الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945
كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية
قسم التاريخ

الحزب الدستوري التونسي القديم
1920-1934م

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر

من إعداد الطالبة :
بوشعير نسرين

تحت إشراف:
الاستاذ الدكتور محمد شرقي

لجنة المناقشة

الأستاذ	الرتبة	الصفة	الجامعة
قدادرة شايب	أ. تعليم عالي	رئيسا	8 ماي 1945قالمة
محمد شرقي	أ. تعليم عالي	مشرفا ومقررا	8 ماي 1945قالمة
عمر عبد الناصر	أ. محاضر -أ-	عضو مناقش	8 ماي 1945قالمة

السنة الجامعية : 2018-2019

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من لا يشكر الناس لا يشكر الله "

اللهم لك الحمد ولك الشكر كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، الحمد لله على توفيقه لي لهذا العمل.

أتوجه بالشكر الجزيل والعرفان وخالص التقدير والامتنان إلى أستاذي الفاضل "محمد شرقي" على ما أسداه لي من وافر الاهتمام وما قدمه لي من توجيهات سامية وملاحظات دقيقة، ولم تمنعه مشاغله من متابعة هذا العمل بكل روح علمية وصبر نسأل الله عزوجل أن يجعل ذلك في ميزان حساناته.

وكذلك أشكر كل من أعانني بالتوجيه والكلمة الطيبة وحتى بالبسمة للوصول لنهاية هذا العمل.

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى الذين قال فيهما الله تعالى " وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا، إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهر هما وقل لهما قولا كريما " صدق الله العظيم

سورة الاسراء الآية 23

إلى أمي الغالية وضياء دربي في النجاح أطال الله في عمرها وأبي العزيز الذي لم يبخل عليا بأي شيء أطال الله في عمره وأدامه فخرا لنا.

إلى أختي زينب التي ساهمت معي في إنجاز هذا العمل وكذلك إخوتي هيثم ونور

وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور "موسى بخاخشة" الذي بدوره ساعدني كثيرا وكان داعما لي في هذا المشوار.

وأيضا إلى أصدقائي الاوفياء الذين أعانوني وساندوني وأضاءوا مشوار حياتي.

نسرين

قائمة المختصرات:

تر: ترجمة.

تح: تحقيق.

تع: تعريب.

تق: تقديم.

ج: الجزء.

د ب: دون بلد نشر.

د س: دون سنة نشر.

د ط: دون طبعة.

د م: دون مكان نشر.

د م ن: دون معلومات نشر.

ص: الصفحة.

ط: الطبعة.

ع: العدد.

مر: مراجعة.

مقدمة

تميز نهاية القرن التاسع عشر بتزايد التنافس الاستعماري بين القوى الأوروبية للاستحواذ على أكبر عدد ممكن من المستعمرات، وفي هذا الإطار فرضت الحماية الفرنسية على تونس سنة 1881م وتعتبر تونس أول تجربة لنظام الحماية في تاريخ الاستعمار الفرنسي.

والمفهوم الحقيقي لنظام الحماية هو اشراف الدولة الحامية على الإدارة المحلية للدولة المحمية دون أن تحل محلها، لكن الواقع أثبت عكس ذلك فقد طبقت فرنسا في تونس نظام الاستعمار المباشر فهي أصبحت تتحكم في كل شؤون البلاد وتمارس جميع الأساليب القمعية والوحشية من أجل تحقيق مطامعها.

وقد واجهت فرنسا في البلاد التونسية مقاومة شعبية مسلحة كانت عبارة عن رد فعل من الشعب التونسي الذي رفض الوجود الاستعماري في بلاده، وامتد الكفاح في تونس إلى غاية الاستقلال سنة 1956م الذي امتزج بين الكفاح المسلح والسياسي معتمدا على نخب تونسية أمثال عبد العزيز الثعالبي الذي صنع الحدث ويعتبر من الأوائل الذين ساهموا في بروز الوعي الوطني التونسي وبناء الحركة الوطنية التونسية.

خاصة أن تونس كانت تتمتع بموقع جغرافي مميز فهي تعتبر البوابة الشرقية للقارة الافريقية مما جعلها مرتبطة بالمشرق العربي وتأثرت بما كان يجري من أحداث هناك، إضافة أن تونس عرفت نهضة فكرية إصلاحية قبيل فرض الحماية الفرنسية عليها، ولعل أهم سبب لظهور الوعي الوطني هو ما كانت تعيشه تونس من معاناة وتسلط استعماري رغم تمتعها نسبيا بقدر من الحرية تحت سلطة الحماية الفرنسية.

لكن بعد الحرب العالمية الاولى اتضحت المطالب الوطنية التونسية وتبلورت حتى فرضت وجودها في الساحة السياسية والتي قادها الحزب الدستوري التونسي القديم، الذي يعتبر أهم حزب في تونس نظرا لمكانته الكبيرة حيث بلغت الحركة الوطنية التونسية في

تلك الفترة ذروتها القصوى. وبرز الصدام بين الحركة الوطنية التونسية والإدارة الاستعمارية.

وعلى هذا الأساس وقع الاختيار لدراسة الحزب الدستوري التونسي القديم الذي حددناه بفترة زمنية امتدت منذ تأسيسه سنة 1920م إلى غاية انشقاقه سنة 1934م، نظرا لنشاطه في تلك الفترة ومدى تأثيره سواء داخل تونس أو خارجها. لذا جاء عنوان المذكرة كالتالي:

" **الحزب الدستوري التونسي القديم 1920-1934م**"

وقد دعتنا لاختيار هذا الموضوع جملة من الأسباب يمكن تقسيمها إلى قسمين:

- أسباب موضوعية:

- تتمثل في البحث عن واقع الحزب الدستوري التونسي القديم والدور الذي لعبه في الحركة الوطنية التونسية.
- محاولة معرفة الأساليب التي اتبعها القادة التونسيون للتخلص من تسلط الاستعمار الفرنسي.
- عدم تطرق الدراسات السابقة للموضوع على مستوى جامعتنا هذا كان من الأسباب المهمة التي دفعتنا لتقديم هذا الموضوع وتسجيله في شكل دراسة مفصلة.

- أسباب الذاتية:

- الرغبة الذاتية في دراسة هذا الموضوع لكشف الغموض وإزالة الالتباس عن بعض الحقائق التي كانت مبهمة في أذهاننا.
- تحصيل مهارات بحثية لابد والاستفادة منها في مستقبل الأيام.

أما أهمية الموضوع فعنوانه يشيء بأهمية بالغة لأنه يغوص في شكل من أشكال الحركة الوطنية التونسية ألا وهو الحزب الدستوري التونسي القديم الذي يعتبر من أهم الأحزاب تأثيرا في تونس ويهتم بنشاطه وكفاحه في سبيل تحقيق الاستقلال.

وتتمحور الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة حول تحديد مراحل تطور الحزب الدستوري التونسي القديم والدور الذي لعبه في الدفاع عن مصالح التونسيين من سنة 1920 إلى 1934م.

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي:

- كيف كانت الأوضاع العامة في تونس قبل نشأة الحزب الدستوري التونسي القديم؟
- ماهي ظروف نشأة هذا الحزب؟
- ماهي المطالب التي رفعها هذا الحزب؟ وبما تميز هيكله التنظيمي؟
- كيف ساهم نشاط الحزب في إثراء الحركة الوطنية التونسية؟
- ماهي جذور الازمة التي مرة بها الحزب الدستوري سنة 1934م؟ وكيف كان تأثيرها؟

وقد اعتمدنا في ذلك على المنهج التاريخي الوصفي، حيث استعرضنا مختلف الاحداث والوقائع التاريخية والسياسية من حيث تسلسلها الزمني. وكذلك استخدمنا المنهج التحليلي لإبراز بعض المواقف وردود الفعل اتجاه الحزب الدستوري وكذلك تحليل بعض الاحداث، إضافة إلى ذلك اعتمدنا على المنهج المقارن عندما اقتضت الضرورة إليه للمقارنة بين الاحداث وأحيانا أخرى بين الشخصيات.

ولتنظيم هذا العمل وضعنا خطة تتبني على النحو الآتي:

- **الفصل الأول:** تناولنا فيه أوضاع تونس قبل نشأة الحزب الدستوري التونسي القديم، من حيث الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- **الفصل الثاني:** فقد خصصناه للحديث عن نشأة الحزب الدستوري التونسي القديم وأهم المراحل التنظيمية له، من خلال المطالب التي رفعها وهيكله ونظامه الإداري.
- **الفصل الثالث:** تطرقنا فيه إلى نشاط الحزب الدستوري القديم داخليا وخارجيا، وأيضا ما نتج من ردود فعل اتجاه حزب الدستور.
- **الفصل الرابع:** أوردنا فيه الازمة الدستورية سنة 1934م التي أدت إلى تشتت الحزب، وتأثيرها على الحركة الوطنية التونسية.

ولبناء هذه الدراسة جندنا موارد متنوعة بين مصادر ومراجع ودراسات حديثة، أما المصادر فأهمها:

- كتاب تونس الشهيدة لعبد العزيز الثعالبي، الذي تحدث فيه عن أهم الأوضاع التي تعيشها تونس قبل وبعد فرض الحماية الفرنسية عليها.
- الحبيب ثامر في مؤلفه هذه تونس.
- أحمد توفيق المدني في كتابه حياة كفاح الجزء الأول.

أما المراجع فقد استخدمنا بعض ما اتصل اتصالا مباشرا بالحزب الدستوري القديم أو بتاريخ تونس المعاصر عامة وأهمها:

- سلسلة مؤلفات علي المحجوبي (انتصاب الحماية الفرنسية على تونس، الحركة الوطنية التونسية بين الحربين العالميتين، جذور الحركة الوطنية التونسية).
- كتاب الحركة الوطنية التونسية للطاهر عبد الله.
- تاريخ تونس المعاصر لأحمد القصاب، وغيرها.

وقد واجهتنا مجموعة من الصعوبات التي قد يتعرض لها أي باحث وهي:

- قلة المادة العلمية المتخصصة التي تناولت هذا الموضوع بعيدا عن الصراعات السياسية والتنافس عن الزعامة والقيادة.

- إضافة إلى صعوبة الوصول إلى بعض المصادر الهامة خاصة تلك التي صدرت من بعض المساهمين في خروج هذا الحزب إلى النور أو المعايشين له.

ونرجو أن نكون قد ساهمنا ولو بالجزء اليسير في إثراء البحث العلمي بهذا العمل المتواضع، وأن نكون قد وفقنا في تسليط الضوء على الحزب الدستوري القديم واعطائه جانب من حقه من الدراسة، وحتى يمكن توسيع دائرته في بحوث مستقبلية ان شاء الله.

الفصل الأول:

أوضاع تونس قبل نشأة الحزب الدستوري التونسي القديم.

1- الأوضاع السياسية.
2- الأوضاع الاقتصادية.
3- الأوضاع الاجتماعية والثقافية.

فرضت الحماية الفرنسية على تونس في ماي 1881م، بموجب معاهدة باردو التي أرغم الباي **محمد الصادق***على توقيعها، كانت بنود الاتفاقية في خفاياها تخدم مصالح فرنسا الاستعمارية في شمال افريقيا، وأنها كانت لا تعبر عن مفهوم الحماية الذي يقر أنه احتلال عسكري مؤقت، وأن فرنسا ستشرف على البلاد التونسية وتوجهها دون أن تحل محلها. لكن الواقع أثبت عكس ذلك حيث جرد الباي والشعب التونسي من جميع حقوقهم الطبيعية، وبذلك أصبح لفرنسا ومستوطنيها نفوذ كبير في تونس.

وعلى هذا سنحاول في هذا الفصل الوقوف على أوضاع تونس السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية قبل نشأة الحزب الدستوري في سنة 1920م، على اعتبار أنه أول تشكيلة سياسية منظمة تدافع عن مصالح التونسيين وتعبر على رغبتهم في الحرية وإنهاء الحماية الفرنسية التي فرضت عليهم بالقوة.

1-الأوضاع السياسية

بتوقيع **معاهدة باردو*** تم لفرنسا السيطرة على تونس وقد تعززت هذه السيطرة أكثر بتوقيع اتفاقية المرسى سنة 1883م التي تعتبر الإطار القانوني الذي تحتاجه فرنسا لكي تدير الشؤون الداخلية للبلاد التونسية كما تشاء، حيث أصبحت تحكمها باسم الباي الذي اقتصر دوره على ختم الأوامر دون أن يستشار حتى في صياغتها، وفي أحيان كثيرة كان

* محمد الصادق: ابن الحسن من بايات الأسرة الحسينية في تونس نصب بايا سنة 1959، شهد في عهده ثورة علي بن غذاهم 1864 وتوقيعه لمعاهدة الحماية 1882م.أنظر: الشيباني بن بلغيت، الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي (1859-1882)، تق: عبد الجليل التميمي، د ط، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، صفاقس، 1995م، ص 65/ حسن حسني عبد الوهاب، خلاصة تاريخ تونس، ط 3، دار الكتب العربية الشرقية، تونس، د س، ص173.

* أنظر: محمد عصفور سليمان، الحماية الفرنسية على تونس عام 1881 والموقف العثماني والأوروبي منها، مجلة ديالة، ع 56، كلية التربية للعلوم الإنسانية، العراق، 2012م.

لا يعرف مضمونها واكتفى بالحرص على قبض راتبه ومخصصاته التي يصرفها له الفرنسيين.[1]

حيث ألغيت الوزارات التي كانت قائمة ولم يبقى سوى وظيفة رئيس الوزراء ووزير العلم، وخضعت جميع الادارات لسلطة المقيم العام ومساعديه من الموظفين العسكريين والمدنيين، ومنح للمقيم العام تفويضا باسم الحكومة الفرنسية للمصادقة على جميع الإجراءات التي يتخذها ويعطيها الصيغة القانونية. وبذلك أصبح صاحب النفوذ الحقيقي.[2]

وفرض على رأس الإدارة التونسية موظف فرنسي يدعى بأمين السر العام للحكومة التونسية يعينه الباي بموافقة من المقيم العام، ومنح أمين السر الصلاحيات التالية:

- إدارة شؤون الموظفين في الإدارة المركزية والاشراف على محفوظات وسجلات الدولة.
- عرض القضايا على الوزير الأول، ثم توجيهها إلى المراجع المختصة.
- الاشراف على الشرطة والاسعاف والسجون.[3]

أما الموظفون والاداريون فكانت السلطات الفرنسية تختارهم من المستوطنين الفرنسيين، أو من المتعاونين معها من أبناء البلاد. أما الأنظمة الدستورية والقوانين

---

[1]– الطاهر عبد الله، الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة (1830–1956)، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس، د س، ص29.

[2]– محمد علي داهش، المغرب العربي المعاصر (الاستمرارية والتغيير)، د ط، الدار العربية للمسموعات، لبنان، 2014م، ص 101.

[3]– إسماعيل أحمد ياغي، محمود شاكر، العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، ج 2، دار المريخ للنشر، الرياض، 1993م، ص 101.

التي صدرت في عهد ما قبل الاستعمار تم القضاء عليها، وصادرت الحريات العامة.[1]

فاستولت على السلطات التشريعية والقانونية والقضائية وبذلك أصبح الباي غير مسؤول أمام الشعب التونسي، والحكومة الفرنسية التي يمثلها المقيم العام هي أيضا غير مسؤولة أمام هذا الشعب.[2]

وأمام هذه السيطرة الفرنسية على الحياة السياسية ظهر نوع من الوعي الوطني بالبلاد التونسية قادته نخبة كانت مدافعة على حقوق التونسيين، والظروف التي أدت إلى بروز هذا الوعي تعود:

- أولا إلى اللحمة التي تكونت في صلب السكان التونسيين من جراء النظام الاستعماري الذي يضر بمصالح جل الأهالي.
- كما توفر تجهيز البلاد التونسية بوسائل نقل عصرية قصد النهوض بالاقتصاد الاستعماري.
- ثم إن وسائل النقل الجديدة مكنت الأهالي من التنقل والاختلاط مزيلة بذلك شيئا فشيئا الفوارق العقلية بين الجهات خصوصا بين سكان المدينة وسكان الريف.
- أما الوحدة التراب واللغة والحضارة والعقيدة السائدة بالبلاد التونسية منذ عدة قرون فهي تمثل عنصر تقارب بين السكان وتعجل بذلك في ظهور الوعي.[3]

---

[1]– محمد علي داهش، المرجع السابق، ص 31، 32.

[2]– عبد العزيز الثعالبي، تونس الشهيدة، ترو تق: سامي الجندي، د ط، دار القدس، لبنان، 1975م، ص 33،34.

[3]– علي المحجوبي، الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، المجلد 2، د ط، منشورات الجامعة التونسية، 1986م، ص 23.

وقد تجسد هذا الوعي الوطني في تكوين العديد من الجرائد أخذت على عاتقها الدفاع عن مصالح التونسيين، ومن بين هذه الجرائد نذكر:

جريدة الحاضرة: التي تأسست في أوت 1888م وهي أول جريدة أسبوعية عربية غير رسمية تصدر بتونس، وقد تولى إدارتها "علي بوشوشة " وهو من خريجي **المعهد الصادقي***، وابن عائلة ثرية من بنزرت درس بإنجلترا ثم توظف لمدة بتونس قبل أن يتفرغ للعمل الفلاحي[1].

ساهمت هذه الصحيفة التي يديرها علي بوشوشة في تكوين رأي عام بتونس، وذلك من خلال طرحها للقضايا الهامة كاستعمار الأراضي، والتعليم، والنظام القضائي، والإداري ....، وغيرها من المسائل التي تتناولها بالنقد والتحليل.[2]

كما شنت حملات على السلطات الفرنسية والتنديد بمحاولة إدماج الشعب التونسي وتذويبه في المجتمع الفرنسي، والقضاء على المقومات الوطنية والحضارية التونسية.[3]

وأيضا اهتمت هذه الجريدة بالأحداث التي وقعت في بلدان المغرب العربي وبأخبار

---

* المعهد الصادقي: أو المدرسة الصادقية تأسست في 13 يناير 1975م من قبل لجنة ترأسها الوزير الأكبر خير الدين، وكان برنامج الصادقية مزيجا بين التعليم العربي الأصيل والتعليم الحديث. أنظر: محمد بن الخوجة، صفحات من تاريخ تونس، تق وتح: حمادي الساحلي، الجيلالي بن الحاج يحي، د ط، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986م، ص 312،311.

[1]– مجموعة من الباحثين، موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية (مقاربة) 1881–1964، د ط، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 2008م، ص 24.

[2]– علي المحجوبي، المرجع السابق، ص 25.

[3]– الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص 33.

المشرق العربي، كما أنها وقفت ناقدة لسياسة المولى عبد العزيز الموالية لدول الغرب في المغرب الأقصى.[1]

جريدة الزهرة: تأسست سنة 1890م على يد عبد الرحمان الصنادلي، وهو تونسي من أصل جزائري نشأ في مصر وتخرج على يد الشيخ محمد بيرم الخامس. وظهر على الزهرة في البداية قلة الاكتراث بالإدارة ورجالها، ثم نقدت سياسة الحماية نقدا صريحا لاذعا فازداد صيتها لدى التونسيين فسارعت إدارة الحماية إلى إيقافها سنة 1896م. ومهما يكن فإن الجريدتين كانتا بادرة نهضة صحفية كبيرة، فقد. ظهرت بعد ذلك سبيل الرشاد، لسان الحق، القلم، إظهار الحق، الرشدية، والصواب. حيث أصبحت هذه الأخيرة التي صدرت سنة 1904م لسان النهضة الوطنية ومنارة الكفاح السياسي وساهمت في تدعيم النهضة الصحفية.[2]

ثم تمكن الوطنيون بزعامة **علي باش حامبة*** و**البشير صفر*** من تنظيم صفوفهم في إطار ما دعي بحزب تونس الفتاة، والذي خرج إلى النور سنة 1907م ملتفا حول جريدة صوت التونسي، وهذه الجماعة كانت وراء حدثين بارزين من جراء الوعي القومي الواسع الذي بثته في الأوساط التونسية واللذان تمثلا في التظاهر الشعبي مرتين، كانت

---

[1]– يحي جلال، المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال، ج 2، د ط، الدار القومية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1966م، ص 1071.

[2]– مجموعة من الباحثين، المرجع السابق، ص 25.

* علي باش حامبة: (1876–1918) هو صحفي ورجل سياسة ينحدر من أسرة تركية عريقة، كما درس بالصادقية ثم أصبح مشرف على إدارتها وكان من مؤسسي جريدة التونسي. أنظر: الصادق الزمرلي، أعلام تونسيون، تق وتع: حمادي الساحلي، د ط، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986م، ص 143،144.

* البشير صفر: (1865-1917)، ولد بمدينة تونس، درس بالصادقية، ثم معهد سان لويس بباريس وكان أحد مؤسسي الخلدونية و جريدة التونسي. أنظر : الصادق الزمرلي، المصدر السابق، ص 121، 122، 125.

المظاهرة الأولى ضد محاولة إدارة الحماية المس بمقبرة الزلاج بضواحي تونس سنة 1911م.[1]

جاءت معركة الزلاج بعد محاولة بلدية تونس تسجيل هذه المقبرة في حين كانت المقبرة من أوقاف المسلمين، واعتبر التونسيين أن تسجيل المقبرة يعني وضع يد الفرنسيين على وقف إسلامي، وفعلا وقع تسجيل المقبرة ونشر مطلب التسجيل في الرائد الرسمي التونسي في شهر أكتوبر 1911م وتبعا للإجراءات القانونية الجاري العمل بها وعين يوم 7 نوفمبر 1911م لعملية التعيين.[2]

أما الثانية فكانت أعقاب حادثة الترام في السنة الموالية، والتي قامت بعد مقتل طفل تونسي من قبل سائق إيطالي.[3]

وقد تأثرت هذه الحركة في نظامها وأهدافها بحركة تركيا الفتاة، ولقد لعبت هذه الحركة دورا قويا وبارزا في الفترة الواقعة بين (1907-1912م)، وقد كانت تتمتع بتأييد شعبي قوي وساهمت بشكل فعال في دفع طريق النضال إلى الأمام.[4]

أما برنامج هذه الحركة فقد صدر في جريدة التونسي العدد الأول يوم 7فيفري 1907م وهي كالتالي:

- جريدة التونسي ستكون لسان التونسيين ومدافعة عنهم.
- اعتبرت مسألة التربية والتعليم مسألة حيوية ووضعت على رأس المطالب.

---

[1]- شاوش حباسي، محطة في مسار الحركة الوطنية التونسية(1914-1920)، مجلة الدراسات التاريخية، ع 7، جامعة الجزائر، 1993م، ص 141.

[2]- الجيلالي بن الحاج يحي، محمد المرزوقي، معركة الزلاج 1911، ط 2، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1974م، ص 17،19.

[3]- شاوش حباسي، المرجع السابق، ص 141.

[4]- الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص 39.

- إلغاء ضريبة المجبي وببعث صناديق للقرض وتشريك التونسيين في اقتناء الأراضي الدولية وبعث مراكز صحية ....
- إصلاح الجهاز القضائي والتفريق بين السلط.[1]

وقام بعض أعضاء حزب تونس الفتاة وأعلنوا أن نظام الحماية قد أثبت فساده وأنه ضد السيادة التونسية.[2]

ونلاحظ أن المطالب الدستورية كانت في مجملها شاملة عكست رغبة التونسيين وأنها اتسمت بطابع إصلاحي، ولم تطالب باستقلال تونس وإلغاء الحماية الفرنسية إلا بعد فترة لاحقة. وكان **عبد العزيز الثعالبي*** رئيس تحرير النسخة العربية من جريدة التونسي، كما ساهم هذا الحزب بكل قواه في تأييد النضال بطرابلس والجزائر، كما أيد ثورة 1911م التي استطاعت السلطات الفرنسية قمعها، وقامت بنفي معظم أعضائها وحلت حزب تونس الفتاة.[3]

وإلى جانب ذلك هناك عوامل أخرى لاحقة تأثر بها التونسيين ساعدت على تنظيم صفوفهم، هذه العوامل مرتبطة بالظرفية العالمية السائدة غداة الحرب العالمية الأولى وتمثلت أساسا في:

---

[1]– مجموعة من الباحثين، المرجع السابق، ص 32.

[2]– محمود السيد، تاريخ دول المغرب العربي: ليبيا تونس الجزائر المغرب موريتانيا، د ط، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004م، ص 137.

* عبد العزيز الثعالبي: (1874–1944م)، ولد في تونس وهو من أصول جزائرية اهتم به جده عبد الرحمن الثعالبي وقام بتعليمه وتحفيظه القرآن ومبادئ النحو والعقيدة، كان عمره سبعة سنوات عندما فرضت الحماية الفرنسية على تونس درس بجامع الزيتونة وكان من أبرز وجوه الحركة الوطنية التونسية. أنظر: محمد بن موسى الشريف، عظماء منسيون، ج 2، ط 1، دار الاندلس الخضراء، الرياض، 2010م، ص 9–30.

[3]– إسماعيل أحمد ياغي، محمود شاكر، المرجع السابق، ص 104،105.

-أحداث تركيا وتعاطف التونسيين مع الشعب التركي الذي رفض تجزئة بلاده ودخل في معركة مع قوات الاحتلال بقيادة مصطفى كمال، حيث كانت هذه الأحداث نتدرج في نطاق الدفاع على العالم الإسلامي والنضال من أجل الحرية والاستقلال، ومن شأنها أن تساعد على تدعيم الوعي الوطني في صلب السكان التونسيين.[1]

-التأثر بالأوضاع في مصر خاصة عندما بادر الزعيم المصري سعد زغلول بإرسال وفد من حزب الأمة إلى لندن سنة 1918م للتفاوض في شأن حصول تونس على الاستقلال.

- قرار إيطاليا الذي يقتضي بمنح طرابلس نوع من الاستقلال الذاتي.[2]

-مبادئ الرئيس الأمريكي ولسون التي أقرها في 8 جانفي 1918م، والتي تعترف بحق الشعوب في تقرير مصيرها كان بمثابة الأثر البالغ على المثقفين التونسيين.

-انتصار الثورة البلشفية ونشأة الاتحاد السوفياتي، كان الشباب التونسي على علم بمبادئ الأممية الشيوعية التي تشترط من الأحزاب الراغبة في الانضمام إليها أن تتدد بالاستعمار وأن تعين الشعوب المستعمرة على تحقيق الاستقلال.[3]

لذلك كانت أفكار الجامعة الإسلامية وأنشطة النهضة التونسية وضغوط الحماية الفرنسة وممرات الحرب العالمية الأولى، وأحداث أوروبا وما كان يجري من تقلبات فكرية

[1]- على المحجوبي، المرجع السابق، ص 47.

[2]- مجموعة من الباحثين المرجع السابق ص 59،58.

[3]- علي المحجوبي، المرجع السابق، ص 47،46.

وسياسية كلها عناصر ساهمت في ظهور حركة وطنية تونسية كانت أشد وضوحا في مطالبها.[1]

2-الأوضاع الاقتصادية

اتجهت الأهداف البعيدة للنظام الاستعماري الفرنسي في تونس بصورة أولية إلى رعاية مواقع الرأسمالية الفرنسية وتشجيع حركة الاعمار، لذلك تركز النشاط الاقتصادي على الإنتاج الزراعي واستغلال الموارد الطبيعية، وأدى ربط تونس باقتصاد المتروبول إلى اتساع دائرة التعامل الرأسمالي في المجالات التجارية والصناعية والمالية.[2]

لذلك عملت فرنسا منذ بداية عهد الحماية إلى وضع يدها على عناصر الإنتاج والتداول، وأطلقت يد الفرنسيين والأجانب في تونس، مهيئة لهم سبيل استغلال ثروة البلاد والدخل القومي مما أدى إلى اختلال التوازن الاقتصادي وانخفاض مستوى معيشة لأهالي.[3]

وقد وضح **جول فيري*** سبب احتلال تونس أمام مجلس النواب سنة 1885 قائلا " **لم تكن فكرة إيجاد مأو أو شغل لأبنائها هي التي جعلت فرنسا تقدم على احتلال البلاد التونسية بل كانت تدفعها الرغبة في جعل هذا البلد القليل السكان والمتخلف تقنيا**

---

[1]- يوسف مناصرية، دراسات وابحاث في المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954م، د ط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص143.

[2]- خليفة الشاطر وآخرون، تونس عبر التاريخ : الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، ج 3، د ط، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005م، ص 45.

[3]- الحبيب ثامر، هذه تونس، د ط، مطبعة الرسالة، د ب، د س، ص 41.

* جول فيري: (1832-1893) أحد رجال الدولة الفرنسية في عهد الجمهورية الثالثة، هو مهندس التشريع المدرسي والتوسع اعتبر عضوا في طاقم حكومة الدفاع الوطني، تولى العديد من المناصب. أنظر: محمد قدور، السياسة التعليمية الفرنسية في تونس(1883-1939)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم تاريخ حديث ومعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2003-2004م، ص 17.

واقتصاديا والذي لم تستغل موارده حكرا على رؤوس أموالها ومنتوجاتها"، ومعنى هذا أن الحكومة الفرنسية كانت تريد تخصيص الإيالة التونسية للرأسماليين دون سواهم. [1]

وكانت سلطة الحماية تقوم بسلب الأراضي من التونسيين وذلك للوصول إلى ثلاثة أهداف وهي: محو ملكية السكان، وإضفاء الجنسية الفرنسية على الأراضي المسجلة فتصبح ملكا للدولة، أو تحتفظ بها الدولة للفرنسيين.[2]

فأصبح هؤلاء الفرنسيون هم المتحكمون في الحياة الاقتصادية، ثم تساند المستعمرون الفرنسيون مع الفرنسيين أصحاب الأموال المسيطرين على الحياة التجارية والصناعية مع رجال الإدارة الذين بيدهم توجيه السياسة المالية في البلاد وبذلك أصبح الشعب التونسي مهددا بالفقر، وباسم القانون قامت السلطة الفرنسية بنزع أملاك الدولة الخاصة التي كان للأهالي في استغلالها، ثم قامت في البداية بتركهم فيها وما إن لبثت أن طردتهم وأقرتها للمعمرين الفرنسيين.[3]

ثم قامت كذلك بالسيطرة على الأراضي الموات (البور)، حيث كانت جل هذه الأراضي غير مستغلة كليا، فبعض الفلاحين يستغلونها مع أنها تابعة لسلطة الباي فتفرض عليهم ضرائب قليلة مقابلها. فلما تمت الحماية قامت فرنسا بإلحاق هذه الأراضي إلى نفوذها وذلك وفقا لمجموعة من القوانين والمراسيم.[4]

---

[1]– علي المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، تع: عمر بن ضو وآخرون، د ط، دار ساراس للنشر، تونس، 1986م، ص 25.

[2]– عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص 97.

[3]– الحبيب ثامر، المصدر السابق، ص 41، 42.

[4]– عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص 87، 88.

وأصبح للفرنسي أن يقوم بتسجيل ملكيته للأرض الزراعية في المحكمة المختلطة التي أنشأت خصيصا لهذا الغرض، وشارك الأوروبيون في إنتاج الزيتون وهو أهم موارد السكان الأصليين.[1]

ثم صدر قانون سنة 1901م يقضي بمصادرة أملاك القبائل على اعتبار أنها ملك للدولة، والدولة عندما ذكرت وأكدت في مناسبات مختلفة حقها في ملكية أراضي القبائل فإنها تعلن عن ضعف حق الاستملاك الخاص بالقبائل.[2]

كما مكنت فرنسا المعمرين من اقتناء أراضي الأحباس، وهي عبارة عن أملاك ذات طابع ديني تنقسم إلى أحباس عمومية وأحباس خاصة، وكانت الأولى محبسة على المنشآت العمومية كالمساجد والمدارس والمستشفيات وغيرها تديرها جمعية الاحباس. أما الأحباس الخاصة فقد وقفت هي أيضا لفائدة الأعمال الخيرية والمنجزات العمومية غير أنه لا يقع استثمارها في المشاريع العامة إلا في حالة انقراض الورثة.[3]

كما سيطرت على المراعي والغابات التي بلغ مجموع مساحتها أكثر من 1.096.000 هكتار وبلغ مجموع ما استولى عليه المستوطنون بعد الحرب العالمية الثانية 1.700.000 هكتار من أصل 2.800.000 هكتار قابل للزراعة الممتازة، وعليه قد تمت السيطرة على الأراضي العامة والخاصة، الفردية والجماعية ووضعت تحت

[1]– ناهد إبراهيم دوسقى، دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، د ط، دار المعرفة الجامعية، د ب، 2011م، ص 247.

[2]– عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص 99،100.

[3]– علي المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، المرجع السابق، ص 131.

تصرف إدارة الفلاحة التي تأسست سنة 1898م لتنظيم توزيع الأراضي على المستوطنين الفرنسيين.[1]

وبهذا عاشت تونس في ظل الحماية الفرنسية أوضاعا صعبة، وزادت خطورة هذه المرحلة بعد الأزمة الاقتصادية التي ضربت العالم سنة 1929م وقد كانت لها انعكاسات سلبية على تونس. وبالتالي اتجهت بعض الشركات إلى تخفيض عمالها، كما اتحه الكثير من المزارعين إلى بيع أراضيهم.[2]

ولعل أهم عامل مكن فرنسا من تجديد أسس الملكية العقارية هو هشاشة حقوق الملكية وغموضها قبل فرض الحماية، كما أنها كانت تفتقر الضوابط القانونية وتعرضها للتعديات.[3]

وبذلك أصبحت السلطة الفرنسية الحامة بأمرها وجعلت مصلحة البلاد وأهلها تحت أقدامها، فهي انتزعت الأراضي الخصبة من ملاكها الزراع التونسيين، واستولت على أراضي القبائل، وأراضي الأوقاف، وأراضي الغابات وغيرها.[4]

أما من الناحية الصناعية فقد عملت فرنسا على عرقلة تطور البلاد، فلم تنشأ فيها صناعة مهمة وحتى الصناعات الموجودة لم تلقى أي تشجيع، وذلك بهدف القضاء عليها أمام منافسات البضائع الفرنسية الواردة، فقد اكتسحت فرنسا الأسواق الداخلية بضائعها الميكانيكية الرخيصة الثمن حتى أصبح الصناع التونسيون الذين يمثلون الطبقة الوسطى

---

[1]– محمد علي داهش، المرجع السابق، ص 32،33.

[2]– عياشي عبد الكريم، دور منطقة شمال إفريقيا في تغيير موازين القوى أثناء الحرب العالمية الثانية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الوادي، 2013–2014م، ص33.

[3]– خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ج 3، ص 48.

[4]– محمد حسن جوهر، تونس، د ط، دار المعارف، مصر، 1961م، ص 52.

يشكون الفقر والفاقة. والغرض الأساسي من هذه السياسة هي المحافظة على تونس كسوق تجاري للبضائع الفرنسية.[1]

كما سيطرت على التجارة الداخلية والخارجية وبالتعاون مع اليهود في تونس، وقد أدى يهود تونس دورا كبيرا في تمكين الفرنسيين من السيطرة على الاقتصاد التونسي، وقد كافأتهم الحكومة الفرنسية بمنحهم الجنسية الفرنسية.[2]

وأيضا تزخر تونس بثروات تعدينية مختلفة خاصة الفوسفات والحديد وتغطي صخور الفوسفات وسط تونس وقفصة، أما الحديد فتتركز مناجمه في الأجزاء الشمالية والغربية من تونس.[3]

وجرى الاستحواذ على هذه الثروات من خلال الامتيازات التي حصلت عليها الشركات الفرنسية والأوروبية الأخرى، وتوجيهها نحو فرنسا مباشرة لتنمية الصناعة الفرنسية بلا مقابل.[4]

وفيما يخص السياسة المالية فهي تقوم على نفس الأسس التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية، تلك السياسة التي ترمي إلى إشباع المستعمرين الفرنسيين، إذ تتكون معظم مواردها من ضرائب غير مباشرة ورسوم تقع على عاتق المستهلكين.[5]

---

[1]– الحبيب ثامر، المصدر السابق، ص 49، 50.

[2]– محمد علي داهش، المرجع السابق، ص 33.

[3]– يسرى الجوهري، شمال إفريقية، ط 6، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1980م، ص 315.

[4]– محمد علي داهش، المرجع السابق، ص 33.

[5]– الحبيب ثامر، المصدر السابق، ص 54.

وكان لنظام الضريبة أثره في إرهاق الشعب وإذلاله اقتصاديا واجتماعيا وفي تضخم حالة الإفقار واستمرارها، وقاد ذلك إلى بؤس اجتماعي مريع كما حصل في الجزائر. وعليه كانت الأوضاع الاقتصادية أثرها على الأوضاع الاجتماعية.[1]

وهكذا فإن السياسة قد بقيت وفية لالتزاماتها ولنفس المبدأ الذي قامت عليه نظرية الحماية والمتمثل في عدم الاضرار بالميزانية الفرنسية، وفي بناء المستعمرة الجديدة لصالح الرأسماليين الأوروبيين والاعتماد فقط على موارد السكان التونسيين. كل ذلك فستتحمل الفئات الكادحة وحدها أعباء هذه السياسة وسيكون المعمرون ثرواتهم من عرق هذه الطبقة الضعيفة.[2]

3-الأوضاع الاجتماعية والثقافية

اجتماعيا حاولت فرنسا تجنيس التونسيين ومحاولة سلخهم من انتمائهم الوطني العربي الإسلامي، فأصدرت بهذا الشأن أربعة قرارات أعوام 1887، 1897، 1899، 1914م وأعطت تسهيلات مغرية لكسب الجنسية الفرنسية. لكن هذه السياسة فشلت إذ حافظ التونسيون على انتمائهم العربي الإسلامي، ولم يتجنس إلا بعض اليهود وأقلية محدودة العدد من التونسيين الذين ربطوا مصالحهم بمصالح المستعمر.[3]

أما ديمغرافيا فهي تعتبر من المسائل العويصة، ذلك نتيجة قلة المعطيات الإحصائية الأساسية وخاصة منها التي تتعلق بالسنوات 1881-1920م، حيث أن تنظيم الحالة المدنية لم يكن إجباريا باستثناء المدن الكبرى التي كانت لها دفاتر الحالة المدنية، وذلك أن التونسيين لا يتوجهون كثيرا إلى المكاتب البلدية للتصريح بالولادات أو الوفيات

[1]- محمد علي داهش، المرجع السابق، ص 33.

[2]- علي المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، المرجع السابق، ص 120.

[3]- محمد علي داهش، المرجع السابق، ص 34.

ففي سنة 1919م اتخذت إجراءات جديدة للتشديد من العقوبات المسلطة على السكان الذين يغفلون عن التصريح بولاداتهم (10 أيام بعد الولادة)، أو الوفيات (3 أيام بعد الوفيات). لكن هذه الإجراءات لم تكن لها تأثير كبير.[1]

كما أن نجاح فرنسا في سياستها القائمة على تجريد التونسيين من أراضيهم، كان سببا في هجرة الكثير من المزارعين والفلاحين والطبقة الفقيرة إلى المدن جعلتهم عرضة للفقر والمرض.[2]

كما شمل التقهقر الاجتماعي الفئات الحضرية الوسطى أي جماعات الحرفيين وصغار التجار والمالكين الذين عجزوا عن التأقلم مع الأوضاع الاقتصادية الجديدة أو أفلسوا نتيجة لمنافسة هياكل الإنتاج والتوزيع الاستعمارية.[3]

لذلك كان نمو السكان في تونس ما بين 1881-1921م بطيئا، حيث كان عدد السكان سنة 1881م أكثر من 140 ألف نسمة فقط، ثم سجل زيادة قدرها 7% سنة 1911م، أما الإحصاء الذي جرى سنة 1921م فقد سجل زيادة أكبر من الزيادة الحاصلة في الفترة السابقة قدرت بـ 9 % وأصبح عدد السكان أهم من قبل.[4]

وصحيا لم تقوم السلطات الفرنسية بواجبها في هذا الميدان، بل أهملته كل الإهمال ولم تخصص في الميزانية التونسية من الاعتمادات ما يكفي للقيام بشؤون الصحة. كما كان الشعب التونسي يعيش تحت إرهاب لا نجد له نظير، فالحريات العامة لا وجود لها

---

[1]- أحمد القصاب، تاريخ تونس المعاصر (1881-1956)، تع: حمادي الساحلي، الشركة التونسية للتوزيع، د ط، تونس، 1986م، ص 264، 265.

[2]- يونس درمونة، تونس بين الحماية والاحتلال، د ط، مطبعة الرسالة، د ب، د س، ص 89.

[3]- خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ج 3، ص 47.

[4]- أحمد القصاب، المرجع السابق، ص 266.

منذ أن فرضت فرنسا حمايتها على هذه البلاد، والشعب التونسي لا يملك ولو جزءا بسيطا من الحرية في أي مظهر من مظاهرها. وإذا استثنينا بعض فترات صغيرة في تاريخ الحماية نجد أن السياسة الفرنسية المتبعة هي مصادرة الحريات العامة والاستناد إلى القوة وفرض الاحكام العسكرية لإخضاع البلاد.[1]

وفي المجال الثقافي فنجد فرنسا لم تحارب المؤسسات العربية الإسلامية بصورة علنية مكشوفة، بل سمحت لها بالاستمرار في أداء مهامها لكن هذه المدارس أصبحوا في عزلة، حيث أصبح الغير متفرنس على هامش الحركة العاملة.[2]

فالحكومة الفرنسية أصبحت لا تعطي التعليم العربي درهما واحدا، فآل إلى الاعتماد على موارده الخاصة مما تدفعه الجمعيات الخيرية وما يقدمه أولياء الطلاب، وبعد معركة عنيفة خاضتها العناصر التونسية المثقفة أدت للسماح لمجموعة من الشباب التونسي بتأسيس مدرسة ابتدائية عربية فرنسية هي الخلدونية سنة 1896م، معتمدة تمويلها على كرم الشعب وتبرعه.[3]

تأسست هذه الجمعية بدعوة من زعيم الحركة الإصلاحية التونسية البشير صفر الذي اقترح تأسيسها. والتي عمل من خلالها على مساعدة خريجي معهد الزيتونة من أجل تحسين مستواهم وحثهم على دراسة العلوم الدينية والدنيوية، وكان للجمعية دور ثقافي وبعد سياسي إذ ساهم البشير صفر من خلال هذه الأخيرة إلقاء الدروس والمحاضرات،

[1]– الحبيب ثامر، المصدر السابق، ص 62، 71.

[2]– نازلي مومن أحمد، التعريب والقومية العربية في المغرب العربي، د ط، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، د س، ص 67.

[3]– عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص 59.

ودعا من خلال محاضراته إلى طرح مجموعة من الإصلاحات لخدمة التونسيين مما أثر حفيظة بعض المعمرين.[1]

حاول هؤلاء التونسيين المصلحين نقد مجتمعهم وتربيته وجعله يلتحق بركب الحضارة الأوروبية المتقدمة من الناحية الاجتماعية والثقافية والتكنولوجية، إلا أن اعجابهم بتلك الحضارة لم يكن يمنعهم من التأكيد على انتمائهم إلى حضارة الإسلام.[2]

ثم تأسست جمعية أخرى ترمي إلى تدعيم هذا التيار وهي جمعية قدماء الصادقية أو المعهد الصادقي، هذه الجمعية تأسست برئاسة **خير الله بن مصطفى*** وكان هدفها نشر الأفكار العصرية وبالتالي تغيير عقلية الشعب التونسي المنبثقة من عصر الانحطاط، قصد تحقيق النهضة الأدبية والفكرية والالتحاق بركب التقدم والمعاصرة هذا النشاط مثله مثل الخلدونية هو أساسا إصلاحي.[3]

وفي مقابل هذا النشاط الوطني الإصلاحي نجد السلطات الفرنسية قد انتهجت سياسة تعليمية تقوم على فرنسة المجتمع التونسي متبعة مجموعة من المشاريع، من بينها مشروع جول فيري والمدرسة الابتدائية العليا هنا كان التعليم موجه إلى الطبقة الوسطى

---

[1] – Habib Boularès, Histoire De La Tunisie, 2éd, Cérès éditions, Tunis, 2012, P518.

[2] – محمد الهادي الشريف، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، تع: محمد شاوش، محمد مجينة، ط 3، دار ساراس للنشر، تونس، 1993م، ص 113.

* خير الله بن مصطفى :(1867–1965) أجنبي الأصل بدأ دراسته الابتدائية بمدينة سوسة أنهاها بتونس تحصل على شهادة الدراسات العسكرية، ثم عين أستاذ بالمدرسة الحربية، كما أسندت إليه مهمة لرئاسة الجمعية بعد وفاة حامبة. أنظر: الصادق الزمرلي، المصدر السابق، ص 223–319.

[3] – علي المحجوبي، الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، المرجع السابق، ص 26،27.

من التجار وصناعيين وحرفيين، إضافة إلى العديد من المشاريع الفرنسية التعليمية الأخرى.[1]

وكان هدف فرنسا الأساسي من هذا التعليم هو ليس اخراج مثقفين أو أطر كبرى للدولة فذلك من اختصاص الجالية الفرنسية، وإنما كان الهدف منه إخراج مساعدين للإدارة الفرنسية يترجمون لمدير الإدارة من كلام يعسر فهمه على المدير أو الحاكم أو ينقلون الأوامر.[2]

أما عن طبيعة التعليم فنجد المدارس الابتدائية تنقسم إلى مدارس فرنسية بحتة ومدارس عربية فرنسية، ومدارس قرآن عصرية. كذلك اشتمل التعليم الثانوي على معاهد ذات مناهج فرنسية بحتة، ومعاهد التعليم الصادقي والتي بالازدواجية اللغوية ثم التعليم الزيتوني المعرب بالكامل مع غلبة الطابع الديني الإسلامي على دراساته.[3]

ونلاحظ أن فرنسا كانت تسعى بصفة عامة إلى محاربة انتشار التعليم في تونس، في لا تعمل على توسيع نطاقه إلا مرغمة وتحت ضغط الرأي العام. وكان لا يزداد عدد المدارس الابتدائية وأقسامها سنويا بمقدار لا يتلاءم مع الازدياد السنوي لعدد الأطفال البالغين سن التعليم.[4]

وما ميز أيضا الحياة الثقافية التونسية وساعد في نمو الوعي الوطني بين مختلف طبقات المجتمع هو إلقاء الدروس والخطابات، تمثل هذا النشاط في الدفاع عن مصالح

---

[1]– محمد قدور، المرجع السابق، ص 38.

[2]– عبد الكريم غلاب، التعريب واقعه ومستقبله في المغرب العربي، مجلة الاصالة، ع 36، منشورات وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، د س، ص 76.

[3]– نازلي معوض أحمد، المرجع السابق، ص 107.

[4]– الحبيب ثامر، المصدر السابق، ص 57.

الشعب التونسي ومن أبرز الخطابات نذكر خطاب البشير صفر، يوم 24 مارس 1906م بمناسبة تدشين مأوى للمسلمين المعوزين وذلك بحضور المقيم العام الفرنسي. أكد البشير صفر على حالة الفقر التي عليها جل الأهالي ثم بين أن هذه الحالة تعود إلى استعمار الأراضي وتدهور التجارة والصناعات المحلية، وهو ما أثار حفيظة الفرنسيين وكانوا يعتقدون أن هذه الأفكار الإصلاحية كانت منبثقة عن أفكار **جمال الدين الافغاني*** والمشرق العربي بصفة عامة. [1]

خلاصة:

من خلال ما تم طرحه في هذا الفصل نستنتج أنه بفرض الحماية الفرنسية على تونس أصبحت هذه الأخيرة تعيش تحت سيطرة حقيقية.

- فالباي أصبح مجرد من صلاحياته والسلطة الفعلية كانت في يد المقيم العام، كما تم إلغاء كل الوزارات والإدارات ووضع تنظيم جديد يخدم مسالح فرنسا.
- الاستيلاء على جميع السلط وإلغاء دستور تونس أدى إلى بروز مجموعة من الشباب التونسي مدافعين عن مصالح شعبهم.
- اقتصاديا قامت فرنسا بالسيطرة على جميع القطاعات وأيضا الاستيلاء على الأراضي.
- أما في المجال الاجتماعي اتبعت فرنسا نفس السياسة التي ابعتها في الجزائر وهي تجنيس الأهالي لكنها لم تنجح، وفي ظل هذه التناقضات الناجمة عن سياسة

* جمال الدين الأفغاني: هو من أكثر الشخصيات إثارة في العالم الإسلامي الحديث هو من أصل إيراني شيعي، ترك موطنه واستقر في تركيا ثم في مصر، كان داعيا إلى الإصلاح مجاهدا في سبيل حرية الانسان توفي سنة 1897م. أنظر: صلاح زكي أحمد، أعلام النهضة العربية الإسلامية في العصر الحديث، د ط، مركز الحضارة العربية، القاهرة، 2001م، ص35-42.

[1]- علي المحجوبي، الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، المرجع السابق، ص 28.

الحماية أصبحت تونس تعيش أوضاع صعبة اتضحت في تراجع النمو السكاني بسبب الفقر والامراض وقلة وسائل الرعاية الصحية.

- لكن الحياة الثقافية فقد عرفت حراك نوعا ما تمثل في تأسيس الجمعيات الوطنية، وهي جمعيات إصلاحية هدفها نشر الوعي بين الناس. لكن فرنسا لم تهتم بتعليم التونسيين وعدد المدارس لا يتماشى وعدد السكان.

كل هذه التناقضات والتطورات سواء السلبية أو الإيجابية أدت إلى بروز وعي وطني منظم تمثل في الحركة الوطنية التونسية وتجسدت أساسا في الحزب الحر الدستوري التونسي وهذا ما سنراه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني:

نشأة الحزب الدستوري التونسي القديم

1- تأسيس الحزب الدستوري التونسي القديم.
2- مطالب الحزب وبرنامجه.
3- هيكل الحزب ونظامه الإداري.

بعد الحرب العالمية الأولى وما عرفته من نشاط سياسي وعسكري أسفر عن تغيرات هامة على المستوى الإقليمي والدولي، حيث تفككت بعض الامبراطوريات وظهرت دول جديدة في هذه الظروف تحركت النخبة التونسية المتشبعة بالفكر القومي والتحرر وبدأت في النشاط السياسي المنظم الذي تجسد في الحركة الوطنية التونسية، خاصة وأن مؤتمر باريس والقوانين الفرنسية الجديدة كانت تسمح بالنشاط السياسي في إطار القوانين الجديدة، كانت النخبة التونسية هنا مدافعة عن القيم الوطنية والمقدسات الإسلامية وكرامة التونسيين التي انتهكت وأهينت في ظل الحماية الفرنسية المستبدة. ومن أبرز وأهم وجوه الحركة الوطنية التونسية عبد العزيز الثعالبي زعيم الحزب الدستوري التونسي القديم الذي تبنى هذه المهمة للوصول إلى الاهداف المرجوة.

لذلك خصصنا هذا الفصل للحديث أولا عن تأسيس حزب الدستور، ثم مطالبه، وأخيرا هيكل الحزب ونظامه الإداري.

1- تأسيس الحزب الدستوري التونسي القديم:

أن فكرة تأسيس الحزب لم تنشأ دفعة واحدة. بل نضجت خلال سنوات الحرب العالمية الأولى، حيث تواصلت النقاشات حول الاحداث الجارية والحراك السياسي من خلال الاجتماعات والتصريحات، وكان أهم اجتماع هو الذي تم في شهر مارس 1919م، في صالون مقهى فرنسا سابقا برئاسة خير الله بن مصطفى، وكان الغرض من الاجتماع هو وضع برنامج أنشطة لاستعادة مطالب جريدة التونسي وتكييفها مع الظروف الجديدة الناجمة عن الحرب.[1]

[1]- قدادرة شايب، الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري 1934-1954 دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الاثار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، 2006-2007م، ص97.

غير أن النزعة السائدة التي يتزعمها عبد العزيز الثعالبي قد أكدت على وجوب سن دستور يضمن حقوق الأهالي، وكذلك عزمها على تعديل نظام الحماية إلى غاية تحرير البلاد في مرحلة لاحقة، وعلى هذا الأساس تأسس الحزب التونسي الذي يضم إلى جانب الثعالبي كل من **أحمد الصافي***، و**حسن قلاتي*** علاوة على قدماء حركة الشباب التونسي. لكن هذا الحزب لم يكن حركة وطنية منظمة ومهيكلة بل كان عبارة عن حركة نخبوية.[1]

ثم بادروا في شهر مارس 1919م، بإرسال مذكرة إلى الرئيس الأمريكي ولسون يهيبون فيها به أن يطبق مبدأ حق الشعوب في تقرير مصريها على تونس، إلا أن هذا الحزب فشل في كسب تأييد الرئيس الأمريكي لأنه كان يرى أنها مسألة فرنسية داخلية، لكن سرعان ما غيروا الخطة وراحوا يعملون على كسب مساندة الأحزاب اليسارية الفرنسية.[2]

* أحمد الصافي: من مواليد 1890، ينتمي إلى عائلة تونسية اشتهرت بالقضاء، انضم إلى حزب الشباب التونسي وهو لايزال طالبا وبرز مع الحزب الدستوري وانتخب أمينا عاما له. أنظر: يوسف مناصرية، الحزب الحر الدستوري التونسي(1919-1934)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1985-1986م، ص 46.

* حسن قلاتي: (1880-1966م) هو مفكر ومحامي وسياسي جزائري الأصل لكنه ترعرع في تونس، أعطاه والده ثقافة عربية متينة وواسعة درس في الزيتونة ثم في معهد سان لويس، ثم التحق بمدينة تولوز وتخرج منها سنة 1902م محرزا الاجازة في الحقوق. أنظر: الصادق الزمرلي، المصدر السابق، ص 335.

[1]- علي المحجوبي، الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، المرجع السابق، ص 49.

[2]- مجموعة من الباحثين، المرجع السابق، 61.

وكلف **أحمد السقا*** بمهمة تبليغ مطالب التونسيين إلى مؤتمر فيرساي، حيث ذكر في مقدمة العريضة بنص معاهدتي الحماية اللتين كان هدفهما الوحيد هو رفع مستوى التونسيين، إلا أن نظام الحماية لم يقم منذ البداية إلا على الضغط والظلم ولاحظت العريضة أن الشعب التونسي أصبح يعي بحقوقه جيدا. بينما كان السقا في باريس يكثف جهوده ليعرف بالقضية التونسية كانت النخبة التونسية تجتمع من حين لآخر بمنازل أعضائها.[1]

ثم التحق الثعالبي بباريس في جويلية 1919م، فاستطاع هذا الحزب أن يكسب للقضية التونسية متعاطفين ولاسيما في أوساط اليسار الفرنسي، إلى درجة أن الحزب الاشتراكي الفرنسي اعتزم النظر في القضية التونسية وعرضها على مجلس النواب، غير أن كتاب تونس الشهيدة الصادر عام 1920م وما يحمله من أهمية لأنه حلل نظام الحماية وطرح للمطالب التونسية بكل وجاهة، ورغم هذا النشاط المكثف للوفد التونسي للتعريف بالقضية التونسية استطاع أن يحقق بعض النجاح، لكن بفشل الحزب الاشتراكي في انتخابات أكتوبر 1919م كان بمثابة الضربة القاضية لآمال النخبة التونسية.[2]

دفع انهزام اليسار الفرنسي في الانتخابات التشريعية بعبد العزيز الثعالبي إلى تغيير الاستراتيجية المتبعة مقترحا على الوطنيين ضرورة الدخول في معركة ضد

* أحمد السقا: ولد في 5 مارس 1892م بالمنستير تزوج من فرنسية وكان أبوه قائدا على مدينة قابس درس بتونس وتابع دروسه العليا بباريس ناقش الدكتوراه سنة 1916م. في بيته أقام عبد لعزيز الثعالبي سنة 1919م مدة شهر وهو شريكه في تحرير تونس الشهيدة. أنظر: يوسف مناصرية، الحزب الحر الدستوري التونسي، المرجع السابق، ص 46.

[1]– يوسف مناصرية، الحزب الحر الدستوري التونسي، المرجع السابق، ص 47،48.

[2]– قدادرة شايب، المرجع السابق، ص61.

الاستعمار، تعتمد أساسا على المطالبة بدستور يضمن حق التونسيين في تسيير شؤون بلادهم. وكان من نتائج ذلك الإعلان عن ميلاد الحزب الحر الدستوري التونسي.[1]

وفي هذا الصدد يذكر أحمد توفيق المدني" **أنه في شهر مارس من سنة 1920م، جاءت من باريس رسالة من الشيخ الثعالبي، قرأتها بنفسي من بعد، عند الشيخ حمودة المستيري**"، ملخصها:

1- أن حركة ولسون قد أخفقت، وأن الآمال المبينة عليها قد انهارت، وقد علمت الشعوب العربية كلها أنها لا تنال حقها إلا بجهودها وجهادها.

2- أنه لم يعد الآن في الإمكان المطالبة بإلغاء نظام الحماية. فذلك قول لا يسمع له أحد إنما يجب أن نطالب بإعلان الدستور التونسي. وأخذ زمام الحكم بأيدينا، وإدارة بلادنا بأنفسنا.

3-يجب أن يتطور الحزب وينتظم ويجب أن يدعى الحزب الحر الدستوري ويجب أن يشمل كل الطبقات التونسية.[2]

مع أن الثعالبي لم يوافق على خطة هذا الحزب، لكنه اعتبر أن أهدافه يمكن أن تكون مرحلة أولى نحو الاستقلال، وعلى ذلك قبل التعاون بل ترأس حزب الدستور مدة من الزمن.[3]

وسبب هذا الموقف الذي مثله الثعالبي الذي جعله يتبنى الموقف الواقعي هو ظهور عدة اتجاهات وآراء مختلفة وهي كالتالي:

---

[1]- مجموعة من الباحثين، المرجع السابق، ص62،61.

[2]- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، ج 1، د ط، عالم المعرفة، الجزائر، 2010م، ص 239.

[3]- صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر: الجزائر تونس المغرب الأقصى، ط 6، مكتبة الانجلومصرية، د ب، 1993م، ص 362.

- الاتجاه الثوري الذي يدعو إلى الاستقلال الكامل ومعاداة الفرنسيين صراحة ويمثله محمد باش حامبة.
- الاتجاه الإصلاحي ينادي بالمساواة بين الفرنسيين والتونسيين وتطبيق الحكم الذاتي في إطار الجمهورية الفرنسية يمثله حسن قلاتي.
- الاتجاه المعتدل يسعى بالنهوض بالتونسيين في إطار سلطة الحماية ويمثله فرحات بن عياد وعلي كاهية.[1]

وكان مشروع الحزب مستوحى من مطالب تونس الشهيدة التي وافق عليها عبد العزيز الثعالبي، واتخذ الحزب أول الأمر اسم: الحزب الحر التونسي. وبإيعاز من الثعالبي أضيفت له كلمة الدستوري فأصبح يعرف بالحزب: الحر الدستوري التونسي ويطلق عليه عادة حزب الدستور.[2]

وفي يوم 14 مارس 1920م، عقد أول اجتماع تأسيسي للحزب في منزل علي كاهية بنهج الباشا، وأقسم المؤسسون على يمين الإخلاص، وانتخبوا هيئة مديرة للحزب أطلق عليها اسم اللجنة التنفيذية.[3]

أما عن إيديولوجية الحزب فهو ذا اتجاه عربي إسلامي، سعى خلال مسيرته السياسية إلى زيادة تعميق الروابط مع الشرق العربي، وكان ذلك صفة الحزب وأساس

---

[1]– يوسف مناصرية، دور النخبة الجزائرية في الحركة الوطنية التونسية بين الحربين العالميتين، د ط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014م ، ص 78.

[2]– قدادرة شايب، المرجع السابق، ص 101.

[3]– أمحمد يزير، عبد العزيز الثعالبي وقضايا عصره 1876–1944م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2، 2010–2011م، ص 72.

شخصيته في معركته ضد الحماية الفرنسية.[1]

ويجب الإشارة إلى أن عدد من الجزائريين قد شاركوا بشكل فعال في الحزب الدستوري، فمنذ نشأة الحزب وجدنا أن عدد الجزائريين الذين دخلوا هيئته المركزية فاق بعض الأحيان عدد التونسيين، لاسيما إذا احتسبنا ذوي الأصول الجزائرية الذين ساندوا الحزب بالنضال والمال، أمثال أحمد توفيق المدني، صالح بن يحي، إبراهيم بن حاج عيسى، الطيب بن عيسى، العيد الجباري....[2]

أما الدستوريون فقد كانوا زيتونيين بالأساس من حيث قيادته، إطاراته، مموليه، وأيضا دعاته في تونس ومختلف جهات البلاد حيث لم يجد الحزب عناصر أكثر التزاما وأصلب عودا من الزيتونيين.[3]

وقد أعلن المؤسسون عن هدفهم من بعث حزب الدستور في بيان نشره ومما جاء فيه ما يلي:

- الغاية التي يهدف إليها الحزب هي الاستقلال.[4]
- الغاية من تأسيس الحزب هي تبليغ الوطن رشده وتحريره من الاستعباد كي يصبح الشعب التونسي حرا متمتعا بكل الحقوق التي تتمتع بها الشعوب الحرة، وهو يريد

[1]– محمد علي داهش، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، د ط، منشورات اتحاد الكتاب العربي، دمشق، 2004م، ص46.

[2]– محمد بوطيبي، دور المثقفين الجزائريين في الحركة الوطنية التونسية بين 1900–1930، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2007–2008م، ص 54.

[3]– علي اليزيدي، الزيتونة: دورها في حركة التحرير الوطنية التونسية، مجلة الحوار المتوسطي، ع 16، جامعة صفاقس، تونس، 2017م، ص 144.

[4]– يوسف مناصرية، دور النخبة الجزائرية في الحركة الوطنية التونسية، المرجع السابق، ص 80.

أن يصل لهذه الغاية عن طريق التحقيق العاجل لنظام دستوري يسمح لهذا الشعب بحكم نفسه بنفسه، وفقا للأسس التي يسير عليها كل العالم المتمدن.

- كما أقر الحزب منذ اليوم الأول من تأسيسه العمل على تحقيق المطالب الدستورية المتعارف عليها.[1]

إذن فقد تأسس هذا الحزب الجديد على غير ما كانت عليه حركة تونس الفتاة التي كانت ترمي إلى الاستقلال التام قبل كل شيء، وعلى غير ما سار عليه الوفد التونسي برئاسة الثعالبي. وليس معنى هذا أن مؤسسي الدستور لم يكونوا يرمون إلى نفس المبدأ الاستقلالي الصحيح، ولكنهم اتخذوا خطة أقل وضوحا وتسمح لهم من إعادة تنظيم أنفسهم.[2]

2- مطالب الحزب وبرنامجه:

قدم حزب الدستور برنامجه إلى السلطات المحتلة والذي تميز بالاعتدال والرغبة في تحقيق الدفع إلى الأمام.[3]

قام الحزب على مطالب ومبادئ تقضي بإنقاض تونس من العبودية وإنهاء هذا الوضع عن الشعب التونسي، ومن أجل تكريس حقه في التحرر مثلما هي كل الشعوب.[4]

---

[1]- نوال عبد العزيز راضي، موسوعة الثقافة التاريخية والاثرية والحضارية التاريخ الحديث والمعاصر: ثورة يوليو وحركات التحرر في المغرب العربي وجنوب إفريقيا، المجلد 5، د ط، دار الفكر العربي، القاهرة، د س، ص 35.

[2]- علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط 6، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2003م، ص59.

[3]- عاطف عيد، موسوعة قصة وتاريخ الحضارات العربية: تونس، الجزائر، د ط، د م، بيروت، 1999م، ص 72.

[4]- محمد السعيد عقيب، الحزب الدستوري التونسي القديم 1934-1956، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، 2009-2010م، ص 31.

وكان برنامج الحزب عامة يطالب باستعادة تونس لحقوقها وسيادتها ويطالب بتطبيق دستور 1871م، وبتشكيل حكومة وطنية، ونقل السلطة التشريعية إلى المجلس الأعلى التونسي، كما طالب بالمساواة في الحقوق بين الفرنسيين والتونسيين وإشاعة الديمقراطية والحريات العامة وشرعية النقابات. وأيضا جيش قومي واستعادة الأراضي التي استعمرت، وفتح جميع الوظائف الإدارية للتونسيين.[1]

لذلك نجد أن مطالب الحزب انقسمت إلى قسمين: مطالب بعيدة ومطالب قريبة.

فالمطالب البعيدة تمثلت في:

1-الاستقلال الذاتي: حيث كان برنامجه يهدف مبدئيا إلى إلغاء نظام الحماية وتحقيق الاستقلال التام للبلاد، غير أن هذا الهدف صعب المنال في العشرينيات نظرا لميزان القوى والظروف السائدة بتونس وبفرنسا آنذاك، ومن أجل ذلك وقع التركيز في بداية الامر على إرساء نظام دستوري.[2]

2-الحكومة: تتألف الحكومة من الوزراء الذين يختارهم من يعينه الأمير لتأليف الوزارة، ويتولى رئاستها، وتكون الوزارة مسؤولة أمام مجلس الأمة التونسي ويجب لبقائها في الحكم أن تتمتع بثقة الأغلبية.

3-مجلس الأمة التونسي: يتكون من أعضاء ينتخبهم التونسيون خاصة، ونظرا للظروف الراهنة يمكن للجاليات الأجنبية أن تنيب عنها ممثلين لا يمكن أن يتجاوز

[1]- أحمد إسماعيل راشد، تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا)، ط 1، دار النهضة العربية، بيروت، 2004م، ص 101.

[2]- علي المحجوبي، الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، المرجع السابق، ص 60.

عددهم ثلث مجموع أعضاء المجلس، وفيما يخص الحقوق المدنية فإن كل تونسي له من العمر واحد وعشرون سنة له الحق في انتخاب الأعضاء التونسيين بمجلس الامة.[1]

وإذا كان هذا البرنامج البعيد هو الوجه الحقيقي للحزب الدستوري، لكن البرنامج السياسي الذي واجه به حكومة الباي والإقامة العامة وهي المطالب القريبة للحزب، والتي تمثلت في تسعة مطالب وهي:

1-مجلس تفاوضي مشترك بين التونسيين والفرنسيين، يملك حق وضع مناهج أعماله.

2-حكومة مسؤولة أمام هذا المجلس.

3-الفصل بين السلط التشريعية والقضائية والتنفيذية.

4-قبول التونسيين في جميع الوظائف العامة إذا استوت الكفاءات.

5-التساوي المطلق في المرتبات بين التونسيين والفرنسيين.

6-سن مجالس بلدية في جميع المراكز التونسية يكون انتخابها بالاقتراع العام.

7-مشاركة التونسيين في ابتياع أراضي الدولة المخصصة للمستعمرين.

8-حرية الصحافة والاجتماع والتجمع.

9-التعليم الاجباري العام.[2]

وقام الحزب بنشر هذه المطالب والتي ركز من خلالها على تحرير الشعب التونسي من قيود الاستعباد ومنحه دستورا بموافقة الباي يمكنه من حق حكم شؤونه بنفسه

[1]- قدادرة شايب، المرجع السابق، ص 110.

[2]- علي المحجوبي، الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، المرجع السابق، ص 62،61.

دون سواء بإشراف العائلة الحسينية، ويكون البرلمان منتخبا من التونسيين فحسب، وتكون الحكومة مسؤولة أمامه، وعلى نفس القاعدة تنتخب المجالس البلدية والحجر التجارية والفلاحية، ولا يتألف الجيش التونسي إلا من التونسيين، وينبغي أن يخضع جميع السكان للعدالة التونسية إلا فيما يتعلق بقانون الحالة الشخصية. ويجب اتخاذ إجراءات لاسترجاع أراضي الاستعمار وإحياء الملكية الأهلية.[1]

وقد أراد الحزب من هذه المطالب إلغاء سلطة المقيم العام الفرنسي، وإبعاد نفوذ الفرنسيين التشريعي والتنفيذي والمالي من جهة أخرى، وكانت جل البنود في صالح التونسيين كلها.[2]

لاقت هذه المطالب التفافا جماهيريا واسعا حولها ومما حدا بالسلطات الاستعمارية الفرنسية إلى أن تقدم بعض التنازلات في سبيل امتصاص حالة القلق والتوتر التي انتشرت بين الشعب التونسي، وفي الحقيقة أن هذه الإصلاحات كانت شكلية بالدرجة الأولى تصب في صالح فرنسا.[3]

ومن خلال هذه المطالب يتبين جليا أن الحزب الدستوري التونسي اتخذ من أول يوم برز فيه موقفا كان في منتهى الاعتدال، فمطالبه كانت تنادي بالازدواجية والتشريك في الإدارة والحكم.[4]

---

[1]– شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، تر: المنجي سليم وآخرون، ط 3، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976م، ص92.

[2]– قدادرة شايب، المرجع السابق، ص 112،114.

[3]– أحمد إسماعيل راشد، المرجع السابق، ص 102.

[4]– البشير بن الحاج عثمان الشريف، أضواء على تاريخ تونس الحديث 1881–1924، ط 1، دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع، تونس، د س، ص 197.

ونستنتج أيضا من خلال هذه المطالب التسعة التي تضمنها برنامج الدستوريين أنها كانت واقعية جدا وسارت في إطار قانوني، هدفت من ورائه إلى الرجوع بالحماية إلى الالتزام بمبادئ معاهدة باردو. لكن سلطة الحماية بقيت متسلطة في موقعها.[1]

واستمر الحزب الدستوري التونسي في صراع مرير مع سلطة الحماية الاستعمارية التي أنكرت مطالبه واعتبرتها مخالفة لنص معاهدة باردو واتفاقية المرسى، ولم تستجب إلا قليلا حيث رفعت حالة الحصار وأعلنت عن تفريق السلط في السنوات التي تلت الحرب. ونظرا لسلبية فرنسا ونظامها وتعنتها أصيب الحزب الدستوري مع مرور الزمن بخيبة أمل فاضطر إلى التعنت والكبرياء، واتخذ موقفا متصلبا لا رجعة فيه ورفض مبدأ التعاون مع الحماية وجاهرها بمطلب الاستقلال ويكون بذلك قد كشف عن هدفه البعيد والأسمى.[2]

3- هيكل الحزب ونظامه الإداري

وضع الدستوريون الأسس التنظيمية للحزب أثناء المناقشات التي دارت خلال الحرب العالمية الأولى واستطاعوا إثرها من خلال المقترحات التي تقدمت بها الشخصيات البارزة على صعيد الوطنيين بتونس وحتى بفرنسا، وسمح انعقاد المؤتمر الأول في 14 مارس 1920م، والثاني في 3 جوان 1920م بتطوير العمل التنظيمي للحزب ومكنت كل هذه الخطوات من تحديد القانون الأساسي وهيكل الحزب في صورته النهائية القابلة للتجسيد.[3]

---

[1]- يوسف مناصرية، الحزب الحر الدستوري التونسي، المرجع السابق، ص 64.

[2]- يوسف مناصرية، دور النخبة الجزائرية في الحركة الوطنية التونسية، المرجع السابق، ص 88.

[3]- محمد السعيد عقيب، المرجع السابق، ص 35.

والقانون الأساسي للحزب يشترط:

- في كل منخرط أن يكون تونسيا مسلما أو يهوديا وأن يلتزم بمبادئ الحزب.
- أن تكون تونس العاصمة مركزا للحزب الحر الدستوري مع إمكانية تأسيس شعب في كامل أرجاء البلاد.
- أن تسهر على إدارة هذا الحزب لجنة تنفيذية تتركب من كاتب عام متبوع بمساعدين، وأن تكون هذه القيادة مسؤولة أمام مجلس عام يضم زيادة على اللجنة التنفيذية عشرة ممثلين عن تونس العاصمة وإثنين عن كل شعبة دستورية، يجتمع مرتين في السنة على أقل تقدير.
- أن تكون على رأس كل شعبة دستورية هيئة قادرة تشتمل على كاتب وكاتب مساعد وأمين مال ومساعد له.
- أن يؤدي كل تونسي يود الانخراط في الحزب الدستوري اليمين على الكتاب المقدس بالالتزام بمبادئ ونظام هذه المنظمة. وأن يدفع اشتراكا سنويا قدره 12 فرنكا يسدد حسب أقساط شهرية.[1]

ويقع هذا القانون في واحد وعشرين فصلا حدد فيها النظام الإداري العام كالتالي:

- الشعب المحلية
- اللجان التنفيذية المحلية
- شعب الجهات
- اللجان المركزية للجهات
- مؤتمرات الجهات
- المؤتمر العام

[1]– علي المحجوبي، الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، المرجع السابق، ص 59،60.

- اللجنة المركزية الرئيسية (وتعرف أيضا باللجنة التنفيذية).[1]

وقد ضمت اللجنة التنفيذية كل من:

- الشيخ عبد العزيز الثعالبي رئيس.
- أحمد الصافي أمين عام.
- صالح فرحات أمين عام مساعد.
- حمودة المستيري أمين المال.
- محمد الصالح ختاش أمين المال المساعد.
- المنصف المستيري عضو.
- الطيب الجميل عضو.
- محي الدين القليبي عضو.
- أحمد توفيق المدني عضو.
- علي كاهية عضو.
- الشاذلي خزندار عضو.[2]

وبذلك كان مجموع اللجنة التنفيذية بين رجال المكتب والأعضاء: 27 رجلا، كما تقرر تشكيل لجنة نشر الدعوة من السادة:

الصادق النيفر، الشاذلي المورالي، الطيب بن عيسى، سليمان الجادوي، محمد العجائبي، صالح بن يحيى، أحمد جعيط، المنوبي درغوث، عبد العزيز الثعالبي، ألبير وزان (لم يشارك)، الشاذلي خزندار.[3]

---

[1]– قدادرة شايب، المرجع السابق، ص 117.

[2]– البشير بن الحاج عثمان الشرف، المصدر السابق، ص 197.

[3]– أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ج 1، ص 267.

وفعلا كان للحزب الدستوري مقر رسمي بتونس العاصمة نهج إنجلترا عدد 25، كما وفر الحزب لمنخرطيه طاقات انخراط.[1]

وقد نص الفصل الخامس من هذا القانون على السماح لأعضاء الحزب بتأسيس شعب مسجلة في كل بلد تونسي، وحدد النظام الداخلي لهذه الشعب واعتبر حضور جلساتها أمرا ضروريا على كل عضو تابع لها وله بطاقة انخراطه في الحزب وأن يقوم بواجبه نحوها، وكان دور الشعب المحلية بصفة عامة في كامل تونس هو ربط عمليات الحزب في الجهات وقيام أعضائها بالبحث ومد بعضهم بالوسائل الازمة لنشر دعاية الحزب، وإدخال فكرته وسط الطبقات التونسية وجلبهم للمشاركة في أعماله.[2]

ومن بين الشعب تذكر شعبة قابس حيث لبى الوطنيون في قابس الدعوة لتكوين شعبة دستورية تابعة للحزب، واقسموا على العمل والإخلاص ضمن هذا الحزب وعلى مقاومة المستعمر، وقد انخرط في هذه الشعبة 1200 منخرطا كان رئيسها المرحوم عمر قفراش (عيرود) وكاتبها العام المرحوم الحبيب الغول. وكان دورها توزيع الاشتراكات وبيع جرائد الحزب وتحريض الناس على العصيان والتمرد على السلطة.[3]

والسلطة العليا لهذه الشعب هي اللجنة التنفيذية المحلية التي تتركب من 3 أعضاء على الأقل يقع انتخابهم في جلسة مكونة من جميع الأعضاء التابعين للشعبة. أما المؤتمر العام فهو يستمع إلى تلاوة تقرير اللجنة التنفيذية المركزية للحزب بتونس، ويبحث في سياسة الحزب ومنهجه وله السلطة العليا في ادخال كل التغيرات على برنامج الحزب السياسي وتنظيماته، وتقع مقررات هذا المؤتمر بالأغلبية المطلقة ينتخب أعضاء اللجنة

[1]– مجموعة من الباحثين، المرجع السابق، ص 62.

[2]– يوسف مناصرية، الحزب الحر الدستوري التونسي، المرجع السابق، ص 67.

[3]– بلقاسم محمد بن جراد، قابس عبر التاريخ، د ط، مطبعة الخدمات السريعة، تونس، د س، ص244،245.

التنفيذية للحزب بتونس ويتجدد هذا الانتخاب على رأس كل سنتين وتتركب من خمسة عشر عضوا.[1]

كما أن الحزب يقبل كل التبرعات التي قد تمنح إليه، ويمكنه لنشر دعايته ومبادئه بين السكان التونسيين اختيار صحف تونسية من الناطقة بالعربية أو العبرية أو الفرنسية.[2]

ولم يكتف الحزب بالاعتماد على مشاركة الشعب التونسي في التبرع بل تعداها إلى جمع التبرعات من الشعب الجزائري، ووجه الدعوات إلى طلب الاعانة من الجمعيات الإسلامية في العالم. فجاء في تقرير حكومة الحماية الفرنسية بتونس أن الشيخ عبد العزيز الثعالبي قد راسل يوم 25 نوفمبر 1922م الجمعية الإسلامية بلندن، يطلب منها إعانة مالية للحزب وشرح أعضائها الذين كان أغلبيتهم هنود ما يعانيه الشعب التونسي المسلم من مظالم سياسة حكومة الحماية وتعسف المعمرين الفرنسيين. وقد ألح الثعالبي في طلب الاعانة المادية من هذه الجمعية حتى لا يتعرض الحزب إلى الزوال.[3]

خلاصة:

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل نستنتج ما يلي:

- أن فكرة تأسيس حزب دستوري لم تكن وليدة الصدفة بل جاءت بعد مناقشات واجتماعات نتجت عنها نشأة حركة نخبوية أطلق عيها تسمية الحزب التونسي والذي لعب دورا في المطالبة بحق الشعوب في تقرير مصيرها وكذلك في مؤتمر فيرساي.

[1]– قدادرة شايب، المرجع السابق، ص119.

[2]– محمد السعيد عقيب، المرجع السابق، ص 38.

[3]– يوسف مناصرية، دور النخبة الجزائرية في الحركة الوطنية التونسية، المرجع السابق، ص 100.

- وبعد فشل هذه الحركة في الوصول إلى الأهداف المرجوة وبإيعاز من عبد العزيز الثعالبي تقرر تأسيس حزب عرف بالحزب الدستوري الحر التونسي في يوم 14 مارس 1920م وهو حزب إصلاحي عربي إسلامي.
- أما مطالب الحزب فهي قد انقسمت إلى مطالب بعيدة ومطالب قريبة مرحلية للوصول إلى المطالب الأولى والتي هي الاستقلال وتشكيل حكومة وأيضا مجلس أمة تونسي، أما المطالب القريبة تمثلت في المطالبة بدستور تونسي يشمل إصلاحات هذه المطالب واجه بها أعضاء الحزب حكومة الباي والإقامة العامة وهي تسعة. ومن خلال هذه المطالب نلاحظ أن الحزب اتخذ موقف معتدل.
- ولقد وضع الدستوريون لهذا الحزب القانون يقع في واحد وعشرين فصلا حدد فيها النظام الإداري العام، واشترط قانون الحزب أن تكون تونس العاصمة مركزا له، مع إمكانية تأسيس شعب في مختلف أرجاء البلاد.

وهكذا بعد أن استطاعت النخبة التونسية من تأسيس حزب على أسس متينة ومطالب تضمن للتونسيين حقوقهم الطبيعية إلى أن يتم الوصول إلى أسمى هدف وهو الاستقلال، باشر الحزب في العمل السياسي داخليا وخارجيا مما نتجت عنه عدة مواقف وهو ما سنتطرق اليه في الفصل التالي.

الفصل الثالث:

نشاط الحزب الدستوري (1920 -1934م) وردود الفعل المختلفة منه.

1- نشاط الحزب داخليا.
2- نشاط الحزب خارجيا.
3- ردود الفعل المختلفة من الحزب الدستوري القديم.

قام الحزب الدستوري الحر التونسي منذ تأسيسه سنة 1920م على تكثيف نشاطه واستمالة كل من حكومة الباي وسلطة الحماية، ولم يقتصر نشاطه داخل تونس فقط بل تعدى ذلك إلى خارجها وهذا بإرسال الوفود للتعريف بالمطالب الدستورية وتحقيق أهدافه. ضف إلى ذلك كانت وسائل الاعلام المختلفة خاصة المكتوبة أهم وسيلة للحزب التي كانت منبرا لنشر أفكاره وترويجها سوآءا داخل تونس أو خارجها، وقد ترتب عن هذا ردود فعل مختلفة من طرف الباي وسلطة الحماية الاستعمارية وحتى الشعب التونسي كان له رد فعل. وقد تباينت ردود الفعل فكانت أحيانا لصالح الحزب وداعمة لمطالبه وأحيانا أخرى كانت ضربة موجهة له.

لذلك سنتطرق في هذا الفصل إلى نشاط الحزب الدستوري التونسي داخليا وخارجيا وأيضا المواقف المختلفة من تاريخ تأسيسه إلى غاية انشقاقه.

1-نشاط الحزب داخليا:

كان عمل الحزب الدستوري قائم على مستويين هما عمل في اتجاه السلط من جهة واخر في اتجاه الجماهير التونسية والإدارة الاستعمارية في تونس، وقد اختار المسيرون أسلوب العرائض وإرسال الوفود إلى بلاط الباي السلطة الاستعمارية.[1]

كما اعتمد الحزب على الصحافة بالدرجة الاولى في نشر آرائه ومبادئه بين صفوف الشعب لكسب عضويتهم، بالإضافة إلى الخطب التي كانت تلقى في المساجد والنوادي والساحات العامة، هناك الصحافة العربية والفرنسية التي كانت تبث الدعاية للحزب بكامل أرجاء الوطن فمن الصحافة العربية التونسية نذكر: (جريدة الصواب) التي تبنت آراء الحزب رسميا واهتمت بالدعاية له، ثم (جريدة الاتحاد)، (الأمة)، و(المبشر)،

[1]- محمد الهادي الشريف، المرجع السابق، ص 116.

و(العصر الجديد)، و(افريقيا)...، لكنها تعطلت جميعا. ومن الصحف الناطقة باللغة الفرنسية نجد صحيفة (صدى الصحافة l'écho de la presse) التي أسسها الشيخ عبد العزيز الثعالبي سنة 1923م ودافعت بشدة عن القضية الوطنية، ثم أصدر الحزب جريدة (الحر le libéral) سنة 1924م، وأيضا (جريدة اللواء L'Etendard)، وغيرهما من الصحف التي عملت على نشر دعاية الحزب.[1]

كما ذهب الحزب إلى المراهنة على كسب البلاط لمساندة مطالبه المشروعة وتقوية صفه معتبرا إياه رمزا من رموز السيادة. وكان سبب انتهاج الحزب أسلوب إصدار العرائض وارسال الوفود لتحسيس السلط الفرنسية الاستعمارية والرأي العام الديمقراطي الفرنسي واستصدار الفتاوي القانونية لإنجاز الدستور الذي يعتبر مسألة محورية في العمل السياسي مبدئية من حيث الاستقلال وهو يحتاج إلى مناقشات قانونية.[2]

وقد ضمن الدستوريون مطالبهم في عريضة وقع عليها جمع غفير من التونسيين حتى يبينوا أن برنامجهم لم ينبثق من فئة قليلة من الشباب التونسي بل يعبر عن طموحات وإرادة الشعب بأكمله، وتم تقديم هذه العريضة لكل من الباي والمقيم العام.[3]

- **وفد الأربعين لمقابلة الباي:** وكان أول ما قام به أعضاء الحزب هو إرسال وفد للباي **محمد الناصر***، وكان هذا الوفد يتألف من ممثلين من مختلف طبقات الشعب

---

[1]- قدادرة شايب، المرجع السابق، ص 123، 124.

[2]- حفيظ طبابي، الحزب الدستوري التونسي 1934-1938م، ط 1، الدار التونسية للكتاب، تونس، 2011م، ص 54، 55.

[3]- علي المحجوبي، الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، المرجع السابق، ص 63.

* محمد الناصر باي: ابن المرحوم محمد بن الحسين الثاني، افتتحت ولايته بإصدار مجلة العقود والالتزامات وهي أول عهد للقانون المدني التونسي الحديث، كما أدخل لأول مرة نواب تونسيون في مجلس الشورى. في عهده زار رئيس الجمهورية الفرنسي "ميلران" الايالة التونسية وبعدها توفي محمد الناصر يوم 11جويلية 1922م وتولى مكانه ابن عمه. أنظر: حسن حسني عبد الوهاب، المرجع السابق، ص 180-182.

التونسي (علماء، مدرسين، قضاة، تجار، صناع....)، وكان الحزب منذ البداية متعاونا مع الباي محمد الناصر فتوجه إليه هذا الوفد من أهم أعضائه الشيخ الصادق النيفر يحمل له عريضة مطالب وذلك يوم 18 جوان 1920م.[1]

وفي ذلك الوقت كان الباي الناصر مريضا ودخل عليه ابنه المنصف مع رجال الوفد فألقى عليه رئيس الوفد خطابه والذي فيه الإعلان عن تأسيس الحزب الحر الدستوري، وبيان مطالب الشعب والاعلام عن سفر الوفد لباريس وطلب التأييد الكامل. ويذكر أحمد توفيق المدني ما أجاب به الناصر باي قائلا: "**يا أولادي، ما تظنون بموقفي؟ ما أنا إلا واحد منكم. أشعر بما تشعرون وأحس بما تحسون وأرغب بما ترغبون، ستجدونني معكم دوما واستمرارا. ومطالبكم هي مطالبي وسأسعى جاهدا لتحقيقها بكل ما ملكت من قوة وأتيت من حول. وما دامت لنا يد واحدة نعمل بها في سبيل سعادة الشعب. فالله معنا والنجاح لنا بحول الله**".[2]

ومنه نستنتج أن الباي محمد الناصر كان مساندا للحزب الدستوري وقد تبنى مطالبه التي كانت في صالح الشعب التونسي بصفة عامة وهذا ما أضفى على هذه المطالب صفة الشرعية لأن سيادة الباي معترف بها من طرف الحماية الفرنسية.

-**وفد الحزب إلى الإقامة العامة:** وكان ذلك يوم 21 جانفي 1921م حيث تشكل وفد آخر من أعيان تونس برئاسة أحمد الصافي، وقابل الوزير الفرنسي المفوض المقيم العام في تونس " لوسيان " وكلمه في مطالب البلاد التونسية.[3]

---

[1]- يوسف مناصرية، الحزب الحر الدستوري التونسي، المرجع السابق، ص 137.

[2]_أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ج 1، ص 252.

[3]- محمود شاكر، التاريخ الإسلامي: التاريخ المعاصر بلاد المغرب، ج 14، ط 2، المكتب الإسلامي، بيروت، 1996م، ص133.

وقد أجابهم المقيم العام أنه مستعد للتفاهم معهم في تحقيق بعض الإصلاحات التي لا تتنافى مع نظام الحماية، أما الباقي فهو من اختصاص الخارجية الفرنسية وكان يرمي بذلك إلى تنفيذ بعض الإصلاحات الجزئية التي لا تقر تكوين دستور.[1]

لذلك نجد أن العلاقة بين الدستوريين والباي توطدت وكذلك نجد أن الأمير محمد المنصف دعم الحزب وأنظم إليه وأدى يمين الإخلاص للمبادئ الدستورية. ففي سنة 1920م أبدى الباي الناصر لأول مرة برغبته في التنازل على العرش كي يدعم المطالب الدستورية. ونلاحظ أن الدستوريين استعملوا الباي كوسيلة ضغط على سلطة الحماية لتلبية مطالبهم. وفي سنة 1922م بدأ الحزب الدستوري يعمل على تكثيف علاقته بالباي محمد الناصر للخروج بالحزب من عزلته وإعطائه نفسا جديدة معتمدين على عناصر جديدة كمحي الدين القليبي والطاهر حداد.[2]

كما استغل الحزب في طرح قضيته زيارة الرئيس الفرنسي "ميلران" إلى تونس، لكن هذا الاخير خطب فأعلن أن تونس ستظل مرتبطة بفرنسا إلى الأبد، فغضب الشعب لهذا التصريح وبينما الجو مضطربا نشر صحفي فرنسي في جريدة "ألبيتي باريسيان" حديثا زعم أنه جرى له مع الباي، وادعى فيه غضب سموه على رجال الحركة الوطنية واتهمهم بالشيوعية، لكن هذا الخبر قام الباي بتكذيبه وعلى اثر هذا قامت مظاهرات يوم 5 أفريل 1922م أدت إلى اعتقال عدد كبير من الوطنيين وطلب المقيم العام من إبعادهم وهم 360 شخص، لكن رد الباي كان قوله "**أن لائحتك ناقصة العدد وكان من حقك أن تضم**

[1]- علال الفاسي، المصدر السابق، ص 63.

[2]- يوسف مناصرية، الحزب الحر الدستوري التونسي، المرجع السابق، ص 138-140.

إسمي وأسماء أفراد عائلتي"، هذا أدى إلى نفي محمد المنصف وبعدها توفي الباي محمد الناصر بمرض غير معروف.[1]

وبعد وفاة محمد الناصر باي تولى محمد الحبيب مقاليد الحكم وتعهد بتطبيق تعليمات الناصر باي وأن يضحي بحياته من أجلها، لكنه عدل عن ذلك وتعاون مع سلطة الحماية صراحة. وقد أبرز الطيب بن عيسى في صحيفة الوزير الصادرة في 17 جويلية 1922م انقلاب الموازين أثناء مبايعة محمد الحبيب بايا.[2]

ثم سافر الثعالبي إلى المشرق سنة 1923م ولم يرجع إلى تونس إلا سنة 1937م، ورغم هذا فقد استمر الحزب سائرا في خطته تحت إشراف الأمين العام السيد أحمد الصافي وعين مديرا لتشكيلاته السيد محي الدين القليبي واستمر في التوجيهات التي ترد عليه من الشيخ. ورغم انشقاق أحد أقطابهم السيد حسن قلاتي سنة 1921م، لم يؤثر على مصير الحركة الوطنية ولا على التفاف الأمة التونسية حول المطالب الدستورية ورجالها، بل أصبح أكثر تنظيم وتكثير لشعبه حتى أصبح في العاصمة سبع شعب كبرى وخارج العاصمة 83 شعبة، كما تم تأسيس العديد من الجمعيات وفرق رياضية وكشفية.[3]

كما ذكرنا فقد تشكل تيار آخر في الحركة الوطنية التونسية تحت اسم الحزب الإصلاحي، ولم يتجاوز أنصاره آحاد قليلة من بينهم بعض الشخصيات الممتازة وبالأخص المحاميان الأستاذ حسن قلاتي ومحمد نعمان، واتخذت هذه المعارضة (جريدة

[1]- علال الفاسي، المصدر السابق، ص 64، 65.

[2]- يوسف مناصرية، الحزب الحر الدستوري التونسي، المرجع السابق، ص 151.

[3]- علال الفاسي، المصدر السابق، ص 68.

البرهان) لسان حال لها وبدأت بنقد أعمال الحزب لكن هذا التيار لم يلقى تجاوب بين الشعب التونسي.[1]

وقد تكونت بين الحزب الإصلاحي والإقامة العامة علاقة تعاون، أيد الإصلاحيون من خلالها إصلاحات جويلية 1922م. والحقيقة أن الاختلافات بين الدستوريين والاصلاحيين تركزت على عدد من المشاكل والمتمثلة في العلاقات التي يجب إقامتها مع سلطة الحماية، ثم طبيعة وعمق المطالب التونسية حيث طالب الإصلاحيون إقامة تعاون فرنسي ـ تونسي أساسه مبادئ الثورة الفرنسية.[2]

ثم أصدرت فرنسا قانون جديد للجنسية يجيز سحب الجنسية التونسية وإعطاء الجنسية الفرنسية مكانها لمن يطلبها، وبالتالي يصبح حاملها من رعايا فرنسا ويستحق حمايتها ودعمها.[3]

فاستغل الحزب قانون 20 ديسمبر 1923م حول التجنيس واستأنف نشاطه مؤكدا خطره على الشخصية التونسية والدين الإسلامي لإثارة الرأي العام ضده واسترجاع خطوته لدى السكان.[4]

فشن الزعماء الدستوريون حملة صحفية ضد السلطات الفرنسية، وتجلت هذه الحملة من خلال ما كتب في الصحافة حول هذا القانون (الامة، مرشد الأمة، النديم،

---

[1]- صالح الخرفي، عبد العزيز الثعالبي من أثاره وأخباره في المشرق والمغرب، د ط، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1995م، ص172، 173.

[2]- خير الدين شترة، إسهامات النخبة الجزائرية في الحياة السياسية والفكرية التونسية 1900-1939م، ط 2، دار كردادة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص 112.

[3]- راغب السرجاني، قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011م، ط 1، دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 2011م، ص 23.

[4]- علي المحجوبي، الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، المرجع السابق، ص 81.

العصر الجديد...)، مبينين أن مشروع التجنيس يمس الهوية التونسية وقد تألق الطاهر الحداد في هذه الحملة مثال ذلك ما كتبه في جريدة الامة بعنوان " الدين والجنسية ومسألة اليوم" في 14 أكتوبر 1923م.[1]

وبإيعاز من زعماء حزب الدستور ظهرت في تونس أول نقابة عمالية سنة 1924م تحت اسم جامعة عموم عملة تونس، وذلك لكسب تأييد وتعاطف الطبقات الفقيرة وذوي الميول اليسارية من الاشتراكيين والشيوعيين ونتيجة لهذه المتغيرات في سياسة حزب الدستور انظمت اليه دماء جديدة ونخبة من المثقفين، لعبت دورا هاما في دفع الحركة الوطنية وتصديها للفرنسيين وشهدت هذه الفترة وقوع مصادمات واضطرابات ضد السلطات الفرنسية.[2]

كما نظمت الإقامة العامة سنة 1925م تظاهرة احتفالية بمناسبة الذكرى المئوية لميلاد "الكاردينال لافيجري"، وأهدى المقيم العام لبلدية تونس تمثالا يمثل الكاردينال رافعا الصليب فقامت نتيجة ذلك مظاهرات يوم 28 فيفري بقيادة نخبة الحركة الوطنية التونسية.[3]

وما زاد نشاط الحزب الدستوري هو رجوع الجيل الجديد من وجهات الدراسة حتى فسح له الحزب مجال العمل وأسس السيد الشاذلي خير الله جريدة "العلم التونسي" سنة 1927م، وقد نجحت هذه الجريدة على الرغم من أنها لم تكن لسان الحزب الرسمي في أن تلف من حولها الشباب الدستوري لكن الحماية أوقفت هذه الجريدة سنة 1929م. ثم

---

[1]- خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ج 3، ص 92.

[2]- فيصل محمد موسى، موجز تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، مر: ميلاد أ. المقرحي، د ط، منشورات الجامعة المفتوحة، د ب، 1997م، 286.

[3]- الطاهر فرحات، العامل الديني ودوره في حركة التحرر المغاربية الجزائر-تونس-المغرب 1945-1962م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ حديث ومعاصر، جامعة الوادي، 2013-2014م، ص 27.

تأسست جريدة أخرى بعنوان "صوت التونسي" وألتف حولها العديد من الشباب التونسي للإشراف عليها من بينهم **الحبيب بورقيبة***، و**صالح فرحات*** وكذلك جريدة "العمل التونسي" التي كان بورقيبة رئيس تحريرها. أما الحزب الدستوري فقد أسس صحيفة رسمية باللغة الفرنسية تحت اسم "صوت الشعب".[1]

وفي سنة 1929م تقرر إقامة مؤتمر عام من طرف رجال الدين المسيحي سمي بالمؤتمر "الافخار سيتي " وسبب انعقاد هذا المؤتمر هو مرور نصف قرن على الاحتلال الفرنسي لتونس وقرن على احتلال الجزائر، وقام الحزب الحر الدستوري بشن حملة شعواء على هذا المؤتمر الذي كانت الغاية منه استعمارية. وقد أراد الاستعماريون ورجال الدين المسيحي بمؤتمرهم أن يقنعوا الشعب العربي في تونس بأن الاحتلال الفرنسي هو عمل طبيعي بل عودة بالأمور لطبيعتها التاريخية.[2]

حيث قام الدستوريون الشبان بحملة دعائية مكثفة تم من خلالها السكان على مقاطعة هذه التظاهرة وكان من نتائج ذلك تزايد عدد المنخرطين بالحزب خاصة من الأوساط الطلابية.[3]

---

* الحبيب بورقيبة: هناك تضارب في الآراء حول سنة ولادته بين سنة 1901و1903م والطاهر بلخوجة يؤكد سنة ولادته كانت 1900م بالمستير وتوفي سنة 2000م، أطلق عليه عدة ألقاب منها الزعيم، المجاهد الأكبر، الرئيس الابدي، وهو من مؤسسي الحزب الدستوري الجديد ناضل من خلاله السلطات الفرنسية الاستعمارية إلى غاية استقلال تونس سنة 1956م. أنظر: الطاهر بلخوجة، بورقيبة سيرة زعيم، ط 1، الدار الثقافية النشر، القاهرة، 1999م. ص 7.

* صالح فرحات: (1874-1979) من زعماء الحركة الوطنية التونسية، ولد بمنوبة أحد الضواحي الغربية للعاصمة التونسية، وهو من عائلة ثرية درس في معهد كارنو وتحصل على البكالوريا سنة 1914م، ثم درس الحقوق بجامعة سوربون الفرنسية. ناضل في حركة الشباب التونسي وأحد مؤسسي الحزب الدستوري القديم سنة 1920م. أنظر: Moncef Farhat, BiographieDe Salah Farhat (1874-1979), Faculté De Droit, tunis, p 1,2.

[1]- علال الفاسي، المصدر السابق، ص 70.

[2]- الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص 57.

[3]- خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ج 3، ص 97.

ثم قدمت الإقامة العامة بسوء تدبيرها فرصة جديدة للحزب الدستوري وهي قضية المتجنسين الذين كان يعتبرهم مترديين ويعارض دفنهم في المقابر الإسلامية كانت هذه الحادثة مثلها مثل حادثة الزلاج.[1]

حيث بين الحزب الدستوري أن المتجنس بمثابة الكافر وأنه من الواجب عزله على المجتمع الإسلامي وقطع كل علاقة معه وعدم دفنه في المقابر الإسلامية، وقد استغلت جريدة العمل التونسي هذه الفتوى لتعبئة السكان ضد دفن المتجنسين في المقابر الإسلامية بصفة خاصة وضد النظام الاستعماري بصفة عامة.[2]

هذا هو الخط السياسي العام للحزب الدستوري خلال مسيرته النضالية حتى الانشقاق سنة 1934م، وأيضا كان للحزب اسهام كبير في تحريك الشارع في العديد من المناسبات سواء لمساندة الباي أو الاحتجاج على مناورة الإقامة العامة لخلق فجوة بين القصر والحزب أو في تنظيم المظاهرات الشعبية ضد التجنيس وإقامة نصب للأسقف "لافيجري"، وأثناء إقامة مؤتمر "الافخار سيتي" والاحتفال بخمسينية بسط الحماية. إلا أن الحزب استعمل الجماهير الشعبية في حدود إمكانياته النضالية والتطور السياسي الذي يعطيه الكفاح الوطني.[3]

---

[1]- شارل أندري جوليان، المصدر السابق، ص 99.

[2]- علي المحجوبي، الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، المرجع السابق، ص 90 ،91.

[3]- حفيظ طبابي، المرجع السابق، ص 56.

2-نشاط الحزب خارجيا:

عملت قيادة الحزب الدستوري في هذه الفترة على تقديم مطالبها والتعريف بقضيتها عن طريق إرسال الوفود خاصة لباريس وأيضا المشاركة في المؤتمرات، حيث تم إرسال ثلاث وفود إلى باريس.

- **الوفد الدستوري الأول لدى الحكومة الفرنسية:** (3جوان-جويلية 1920م)، يتركب هذا الوفد الذي التحق بعبد العزيز الثعالبي من ثلاثة محامين هم: أحمد الصافي، صالح بلعجوزة، بشير عكاشة، وأيضا كل من بشير البكري، مصطفى الباهي.[1]

قدم هذا الوفد عريضة مطالبه المذيلة بعشرات الالاف من إمضاءات علية القوم والمثقفين وأهل الصناعة والتجارة والفلاحين إلى الحكومة الفرنسية، واستقبل هذا الوفد من طرف رئيس البرلمان الفرنسي ولجنة الجزائر والمستعمرات وبلاد الحماية واللجنة الفرنسية الإسلامية التي كان يترأسها (إدوارد هيريو Edouard Herriot)، وحررت هذه اللجنة اقتراحا أرسلت به إلى وزارة الخارجية بواسطة أريو نفسه. كما اقتبل الوفد من طرف (دي بورماشي Dibormach)مدير الأمور الافريقية نيابة عن (ميلران Milrane) رئيس الوزراء أذاك.[2]

وكان محتوى المذكرة هو التنديد بالاستبداد الناجم عن نظام الحماية مذكرا في نفس الوقت بتضحيات الشعب التونسي خلال الحرب العالمية الأولى لصالح فرنسا، ومطالبا الأجل ذلك بالضمانات الدستورية التي نص عليها برنامج الحزب الحر الدستوري.[3]

وفي 13 جويلية 1920م تقدم الوفد بعريضة إلى الرئيس الفرنسي ذكره فيها بموافقة الباي على مطالب الحزب، وفي انتظار رد الرئيس الفرنسي على عريضة الوفد

---

[1]- أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ج 1، ص 246.

[2]- البشير بن حاج عثمان الشريف، المصدر السابق، ص 202.

[3]- علي المحجوبي، الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، المرجع السابق، ص 64.

قام السيد أحمد الصافي بشرح مطالب حزبه الثمانية للجنة بلاد الحماية بمجلس النواب الفرنسي وركز على اضطهاد سلطة الحماية للدستوريين، كما استقبل الحزب بحفاوة من طرف رئيس غرفة النواب والحزب الاشتراكي. وفي هذه الاثناء تمت محاصرة الثعالبي والحد من نشاطه ثم استقبل الوفد يوم 31 جويلية من طرف السيد (بومارشي) نائب مدير افريقيا في ديوان الرئيس الفرنسي، وقدمت له العريضة المذكورة وأضاف إليها الوفد لائحة أخرى بعنوان "المسألة التونسية" كانت العريضة موجهة للشعب الفرنسي تم فيها ذكر حرمان الشعب التونسي من جميع حرياته وحقوقه المشروعة.[1]

واكتفى نائب مدير الشؤون الافريقية بتأكيد عزم الحكومة الفرنسية على مكافأة الفئات التونسية التي وفرت مقاتلين لفرنسا خلال الحرب، وذلك بضمان قرض يعقده الباي قصد إعطاء دفع جديد للأشغال العمومية ودعم المشاريع الخيرية. كما ذكر أن الحكومة الفرنسية مستعدة للنظر في المطالب التونسية إلا أن هذه التصريحات تلتها إجراءات صارمة وهو اليوم نفسه الذي تم الالقاء فيه على عبد العزيز الثعالبي.[2]

-**الوفد الدستوري الثاني لباريس:** (ديسمبر 1920م) بعد فشل الوفد الأول في تحقيق ما سعى إليه تم إرسال وفد ثاني إلى باريس برئاسة الطاهر بن عمار يساعده مواطن إسرائيلي تونسي (إيلي زيرح)، ويتركب هذا الوفد أيضا من حسونة العياشي بصفته سكرتير ونائب بالمجلس الشورى، وعبد الرحمن اللزام، حمودة المستيري، وسيقوم شخص اخر بدور كبير ولو أنه لا ينتمي بصورة رسمية إلى الوفد وهو فرحات بن عياد المقيم بباريس والذي سيظهر براعة فائقة في مساعدة الوفد والقيام بمهمته على أكمل وجه، فهو

[1]- يوسف مناصرية، الحزب الحر الدستوري التونسي، المرجع السابق، ص 234-237.

[2]- علي المحجوبي، الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، المرجع السابق، ص 65.

على صلة بشخصيات بارزة في العاصمة الفرنسية وبعدد كبير من رجال البرلمان الفرنسي.[1]

وقد أدلى هذا الوفد قبل مغادرته تونس تصريح أعلن فيه عن ولاء التونسيين لفرنسا واعجابهم بثقافتها وعن صداقتهم الخالدة لشعبها، كما أكد رئيس الوفد الطاهر بن عمار بأن المطالبة بدستور لا تنم عن عداء لفرنسا بل أن هذا الطموح وليد النظرة العصرية للنظم السياسية التي تشبع بها الشباب التونسي في المدارس الفرنسية، وحتى يزيل كل لبس حول نوايا الحزب الحر الدستوري.[2]

ولئن تمكن هذا الوفد من مقابلة الرئيس الفرنسي في جانفي 1921م ومدير الشؤون السياسية والتجارية بوزارة الشؤون الخارجية اللذان وعدا القيام بإصلاحات فإن المقيم العام الجديد (لوسيان سان Lucien Saint) رفض مباشرة بعد تنصيبه النقطتين الأوليتين من برنامج الحزب والمتعلقتين بإنشاء مجلس استشاري وحكومة مسؤولة أمامه.[3]

كما قام الوفد بتقديم العرائض بباريس إلى مختلف الجمعيات السياسية ولجان المستعمرات وبلدان الحماية بمجلس النواب، وأن حسونة العياشي الكاتب العام للوفد هو الذي حرر رسالة شرح فيها المطالب الدستورية وحللها بصفة قانونية وبين أنها لا تمس جوهر الحماية.[4]

-**الوفد الدستوري الثالث إلى باريس:** كان في أواخر نوفمبر 1924م يضم القادة الرئيسين للحزب وهم أحمد الصافي، صالح فرحات، أحمد توفيق المدني، الطيب الجميل،

[1]- أحمد القصاب، المرجع السابق، ص 507.

[2]- علي المحجوبي، الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، المرجع السابق، ص 66.

[3]- خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ج 3، ص 88.

[4]- يوسف مناصرية، الحزب الحر الدستوري التونسي، المرجع السابق، ص 243 ،244.

ومع الوفد رسالة تحمل توقيع الاف التونسيين لمساندة هذا البرنامج لدى أعضاء الحكومة والبرلمان الفرنسي.[1]

مع العلم أن رئيس فرنسا في تلك الفترة هو (إدوارد هيريو) رئيس الحزب الراديكالي ومن أشهر رجال الفكر والقلم بفرنسا، وأن هذا الحزب اليساري لطالما عبر عن أفكاره الحرة خاصة نحو البلاد الواقعة تحت الاحتلال الفرنسي أنذاك لذلك أخذت الشعب الدستورية تتهيأ لإرسال الوفد الثالث ومن أجل تحقيق نوع من الحرية، على قاعدة تحويل المجلس التونسي إلى مجلس تفاوضي وعلى أساس التسوية بين أعضائه. ويذكر أحمد توفيق المدني في هذا الصدد أن الوفد تلقى من هيريو تصريحا مضمونه" **بأنه سيألف لجنة بحث تختص بدراسة القضية التونسية ونقد إصلاحات 1922م، وتحويرها بما يرضي الشعب التونسي**".[2]

ولكن هيريو رفض مقابلة الوفد شخصيا، وسبب الرفض هو تقرير المقيم العام لوسيان سان حيث حمل لوسيان المسؤولية للحزب الدستوري فيما يخص الإضرابات التي وجدت بتونس سنة 1924م في صفوف العمال، وأكد المقيم العام على رئيس فرنسا لكيلا يستقبل الوفد الدستوري الثالث لأن ذلك يكون بمثابة التشجيع للوطنيين المتطرفين. وعلى هذا الأساس تخلى الحزب عن جامعة عموم العملة التونسية المتطرفة وقطع علاقاته مع الشيوعيين.[3]

---

[1]- علي المحجوبي، جذور الحركة الوطنية التونسية (1904-1934)، تع: عبد الحميد الشابي، ط 1، بيت الحكمة، تونس، 1999م، ص 391.

[2]- أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ج 1، ص 400، 401.

[3]- علي المحجوبي، الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، المرجع السابق، ص 85.

ورغم مطالب الحزب الدستوري أصبحت معتدلة كثيرا وأسلوبه في العمل صار لينا، فإن الحكومة الفرنسية اليسارية أفقدته الأمل من جديد في تحقيق أهدافه ورجع الحزب يجر أذيال الخيبة ولم يحقق مآربه حتى في ظل حكومة اليسار.[1]

وهنا نستنتج أن الاستعمار الفرنسي لم ولن يقبل أي طرح تقدمه الحركة الوطنية التونسية لان هذا سيفتح المجال أكثر للنخب الوطنية للتطلع إلى طرح مطالب أكثر جرأة، فالحماية الفرنسية الاستعمارية ترى أنه لابد من وضع حد للحركة الوطنية قبل فوات الأوان وذلك بتقديم بعض الوعود لا أكثر إلى غاية قمعها.

وبعد عودة الوفد إلى تونس تم تعيين الشاذلي خير الله بن مصطفى ليكون نائبا للحزب في باريس لكن هذا الأخير شارك في تأسيس نجم شمال إفريقيا سنة 1926م، وهي عبارة عن جمعية لمسلمي المغرب والجزائر وتونس هدفه تربية المسلمين المغاربة في أوروبا والدفاع عن مصالحهم المادية والأدبية والاجتماعية، وقد جمع النجم في عضويته عددا من الوطنيين الجزائريين والتونسيين والمغربيين وترأسه الشاذلي خير الله وشغل مصالي الحاج منصب الأمين العام وشبيلة الجيلالي أمين المال.[2]

غير أن محيي الدين القليبي كان متفطنا لفكرة الشيوعية التي يحملها خير الله بن مصطفى من ناحية وحريصا على أسرار الحزب الدستوري من تأثير الشيوعيين من ناحية ثانية، إذ لا يمكن لخير الله أن يحافظ على أسرار الحزب الدستوري وهو ينتمي إلى حزب آخر يخالفه في المبادئ لذلك أنكر القليبي على خير الله انتمائه إلى جمعية نجم شمال إفريقيا، كما شارك خير الله بن مصطفى في مؤتمر بروكسل في فيفري 1927م ولم يأخذ

---

[1]- يوسف مناصرية، الحزب الحر الدستوري التونسي، المرجع السابق، ص249.

[2]- رضا ميموني، دور الوطنيين المغاربة في تحرير تونس والجزائر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية الاستقلال، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011-2012م، ص19.

برأي الحزب في المشاركة ثم قرأ أمام المؤتمرين رسالة اعتذار زعم أن أحمد الصافي كاتب حزب الدستور العام قد وجهها إلى المؤتمر.[1]

من جهة أخرى نجد أن عبد العزيز الثعالبي لعب دورا كبيرا خلال رحلته في بلدان المشرق العربي بين سنوات 1923-1934م ونجد أن خبر القضية التونسية سار معه أينما حل. كان الثعالبي يعرف بالقضية التونسية عندما كان أستاذ بجامعة آل البيت ببغداد والتي لقيت صدى كبير في العراق، كما قام بنفس الدور في الكويت التي زارها سنة 1925م ومنذ هذا التاريخ بقي الثعالبي داعية تونسيا في جميع البلدان العربية والإسلامية التي حل بها، يشرح مساوئ الاستعمار الفرنسي وما كان يعانيه الشعب التونسي من اضطهاد وظلم وقمع وتجهيل وربط قضية بلاده بالدعوة الإسلامية العامة، وربما ذلك يعود إلى احتكاكه المتزايد برجال النهضة العربية الإسلامية ومع ذلك فإن خطبه في المؤتمرات والجمعيات كانت تتمحور كلها حول تونس. لذلك نجد أن عبد العزيز الثعالبي لعب دور سياسي كبير لصالح القضية التونسية وفضح أساليب الاستعمار الفرنسي على اعتبار أنه رئيس الحزب الدستوري ومن مسؤوليته تحقيق مطالب الحركة الوطنية.[2]

وقد وجد الثعالبي تعاطف كبير من المفكرين العرب والمسلمون اتجاه القضية التونسية أمثال شكيب أرسلان المعروف بدعم حركات التحرر للبلدان المستعمرة، والملك ابن سعود وغيرهم. وكذلك أقام الحزب علاقات مع الجزائريين الذين أسسوا جمعية دينية بالجزائر ساهمت في تمويله من الغرب والشرق والجنوب، وكان الحزب الدستوري مهتما كثيرا بأحداث المغرب العربي والعالم الإسلامي (كالثورة الريفية سنة 1921-1926م، وأحداث دمشق 1926م، والإسكندرية...).[3]

---

[1]- يوسف مناصرية، الحزب الحر الدستوري التونسي، المرجع السابق، ص 250، 253.

[2]- المرجع نفسه، ص 259، 260، 261.

[3]- يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث في المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص 146، 149.

وقد شارك الحزب الدستوري في المؤتمر الإسلامي بالقدس سنة 1931م حيث مثل عبد العزيز الثعالبي الحزب في هذا المؤتمر، وقد كتب السيد أحمد الحسني رسالة إلى أعضاء الحزب الحر الدستوري التونسي أكد فيها على أن إنشاء الصلة الإسلامية الوطيدة الأركان بين تونس وشمال إفريقيا والاقطار العربية من فلسطين، سوريا، والعراق وسواها باتت ضرورة مبرمة في هذه الأيام.[1]

3-ردود الفعل المختلفة من الحزب الدستوري القديم.

أ- موقف الباي:

لقد مالت أغلبية الحاشية المحيطة بالباي محمد الناصر إلى النظريات الدستورية ومساندة الحزب الدستوري سرا أو جهرا، كما شجع الامراء محمد المنصف وحسين الهاشمي ومحمد بوجه خاص الدستوريين وساعدوهم على إعداد المظاهرة التي تقرر تنظيمها يوم وصول رئيس الجمهورية الفرنسية (ألكسندر ميلران) إلى تونس. وتظهر مساندة الباي محمد الناصر للحزب الدستوري ودعمه عندما سلم إلى المقيم العام برنامجا يتضمن 18 نقطة، ويطالب بالإضافة إلى المطالب الدستورية بإرجاع الأملاك التي خصصت للاستعمار الزراعي وبتمكينه من حق اختيار وزرائه وعزلهم، وهدد بالتنازل عن العرش إذ لم تقع الاستجابة إلى مطالبه في أقرب الآجال.[2]

وفعلا أكد البشير بن حاج عثمان الشريف في كتابه أضواء على تاريخ تونس الحديث حادثة العرش، وأنه التزم جميع أراد العائلة المالكة كتابيا بأن لا يجلس أي أحد منهم على العرش إذ لم تلبى المطالب الوطنية.[3]

---

[1]- عبد العزيز الثعالبي، خلفيات المؤتمر الإسلامي بالقدس 1350هـ-1931م، تق وتحـ: حمادي الساحلي، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988م، ص 235.

[2]- أحمد القصاب، المرجع السابق، ص 514، 515.

[3]- البشير بن الحاج عثمان الشريف، المصدر السابق، ص 219.

ب- ردود فعل الحماية:

لقد كانت للسلطة الفرنسية الاستعمارية رد فعل عنيف عبرت عنه من خلال:

-إلقاء القبض على حامل لواء الحركة الوطنية التونسية مؤسس الحزب الدستوري عبد العزيز الثعالبي بباريس ونقله بالأغلال في يديه إلى السجن العسكري بتونس، وأقامت عليه دعوة خطيرة بتهمة التآمر على أمن الدولة وكذلك تغيير المقيم العام الفرنسي في تونس حيث تم تعيين (لوسيان سان) وهو أخطر مقيم عام عرفته تونس.[1]

-أحداث أفريل 1922م: بعد الموقف الوطني للباي محمد الناصر ورفعه لمطالب الحزب الدستوري حوصر قصره بالجيش والدبابات فهب الشعب متظاهرا ومتضامنا مع الملك في موقفه الوطني، وبسبب ذلك أجبر المقيم العام أن يفك الحصار عن الباي ووعده زورا بتنفيذ المطالب الوطنية.[2]

وتمثلت مطالب الباي الموجهة إلى الحكومة الفرنسية في الاستقلال الذاتي لبلاده وإجراء انتخابات حرة لإيجاد مجلس نيابي يحكم البلاد بواسطته وتسود فيها النظم الديمقراطية الملائمة للعصر.[3]

ومن نتائج هذه الأحداث وتداعياتها هو انفصال أحد زعماء الحزب وهو فرحات بن عياد عن الحزب الدستوري، وأسس الحزب الدستوري المستقل سنة 1922م مع كل من الطيب بن عيسى والشاذلي المورالي.[4]

---

[1]- علي البلهوان، تونس الثائرة، د ط، مؤسسة هنداوي، د ب، 2018م، ص 49.

[2]- الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص 219.

[3]- سلسلة من الحقائق التاريخية والوثائق السياسية يقدمها مكتب الاستعلامات للجنة التنفيذية للحزب الدستوري التونسي: مأساة عرش، د م ن، ص 24.

[4]- محمد السعيد عقيب، المرجع السابق، ص 49.

-إصلاحات جويلية 1922م: وعلى إثر تلك التطورات قررت السلطات الفرنسية أن تقدم بعض التنازلات إحساسا منها بالقلق من اتساع نطاق الحركة الوطنية التونسية ففي أفريل 1922م أصدرت مراسيم إصلاحات.[1]

تضمنت هذه الإصلاحات تأسيس المجلس الكبير، وهو هيئة برلمانية استشارية تقدم تقارير عن الميزانية والمسائل الاقتصادية ولا يحق لها مناقشة القضايا السياسية ويتشكل من قسمين أحدهما تونسي يتكون من 41 عضو، والآخر فرنسي يتكون من 56 عضو بالإضافة إلى تأسيس مجالس محلية استشارية ولأن هذه الإصلاحات كانت شكلية وتستجيب لكامل المطالب الوطنية قد رفضها حزب الدستور.[2]

-كما قامت العامة باعتقالات واسعة في صفوف التونسيين إثر المظاهرات التي نظمها الحزب سنة 1925م ضد تنصيب تمثال للكاردينال "لافيجري"، كما قامت بنفي مدبري المظاهرات وهم الجزائيين " عبد الرحمن اليعلاوي، المكي أبو شامي، محمد أبو الشامي" إلى الجزائر.[3]

-ومن ردود الفعل الفرنسية كذلك هو مصادرة الصحف والجرائد، فأوقفت جريدة "المشير" التي نقلت في افتتاحيتها مطالب الحزب الذي لم يعلن عنه بعد، ولم تتردد في إبطال جريدة "الجامعة" قبيل توقيف الثعالبي وسر الوطنيون الصحافة عند محاكمته للضغط على السلطات الفرنسية. لذلك كانت الصحف تدفع ضريبة الاحداث السياسية وهكذا فإن جريدة "الصواب" التي كانت لسان الحزب منذ نشأته حجبتها سلطات الحماية في أزمة أفريل 1922م، وكذلك تم تعطيل جريدة "الأمة" بقرار وزاري، وكذلك "الممثل"، "العصر

---

[1]- غيلان سمير طه التريكي، الحركة الوطنية التونسية في سنوات ما بين الحربين 1918-1939م، مجلة آداب الفراهيدي، ع 13، دم، 2012م، ص 190.

[2]- عبد الله مقلاتي، الأفكار الوحدوية في المغرب العربي، مطبوعة الأفكار، جامعة المسيلة، 2018م، ص 13.

[3]- خير الدين شترة، المرجع السابق، ص 114.

الجديد"، "إفريقيا"، "مرشد الأمة"، "الوزير"، "صوت التونسي"...، وكذلك تعرضت أيضا الصحافة الحزبية للمحاكمات وسجن الوطنيين وطردهم.[1]

جـ-موقف الشعب:

يمكن استنتاج من خلال الفئات الشعبية التي انخرطت في الحزب الدستوري أن عدد كبير من الشعب التونسي كان مساندا للحزب، وما يدل ذلك هو ما قام به الشعب لصالح الحزب في العديد من المناسبات مثلا ردت فعل الشعب عند اعتقال الثعالبي في جويلية 1922م مما أدى إلى تخوف الإقامة العامة.[2]

وقد صرح صالح فرحات سنة 1923م بوجود أكثر من 25 شعبة منتشرة في البلاد وأن عدد المنخرطين وصل إلى 30.000 منخرط، بينما أكد الثعالبي على أن عدد الشعب بالحزب فاق 70 شعبة وعدد المنخرطين لنفس السنة 100.000 منخرط.[3]

وكذلك من المواقف الأخرى التي تدل على مساندته الشعب التونسي للحزب الدستوري هو الاستجابة الكبيرة للمظاهرات التي كان ينظمها الحزب.

خلاصة:

وفي الأخير نستنتج أن الحزب الدستوري التونسي القديم باشر نشاطه على مستويين هما: مستوى داخلي ومستوى خارجي.

- فداخليا وجه الحزب انظاره نحو الصحافة وارسال الوفود كوسيلة لنشر أفكاره، ونجد الصحف والجرائد العربية ودون استغناء عن الصحف الناطقة بالفرنسية.

[1]- مجموعة من الباحثين، المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي، تر: الهادي التيمومي، د ط، بيت الحكمة، تونس، 1999م، ص 670، 671.

[2]- يوسف مناصرية، الحزب الحر الدستوري التونسي، المرجع السابق، ص 81.

[3]- مجموعة من الباحثين، المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي، المرجع السابق، ص 679.

أما الطريق الثاني هو ارسال الوفود الى السلطات الشرعية في البلاد وكان الهدف من ذلك هو كسب التأييد والدعم، كما نلاحظ أن الحزب حرك الشارع أو القوى الشعبية في أكثر من مناسبة وهذا بدوره يدل على مدى تأثير الحزب على الشعب التونسي وتجاوب هذا الأخير معه. ومع رجوع الجيل الجديد من الدراسة المشبع بالأفكار التحررية تعزز نشاط الحزب ملتفين حول مجموعة من الجرائد أهمها جريدة (العمل التونسي).

- أما نشاطه خارجيا توجه خصوصا إلى باريس حيث تم إرسال ثلاث وفود للحكومة الفرنسية ما بين 1920-1924م كان الهدف من ذلك هو التعريف بمطالب الحزب وتجسيدها على أرض الواقع، لكن الحكومة الفرنسية خيبت آمال الحزب ولم تتجاوب مع مطالبه واكتفت ببعض الإصلاحات الهزيلة.
- كما كانت هناك ردود فعل مختلفة اتجاه الحزب الدستوري التونسي القديم فالباي كان أول المساندين له وتجلى ذلك في حادثة تنازله على العرش في حال عدم استجابة الحماية مع مطالب الحزب. أما السلطات الفرنسية فقد كانت عنيف ترجمته من خلال تغيير المقيم العام سنة 1921م، وحصار قصر الباي، وأيضا إصلاحات 1922م الهزيلة، ومصادرة كل الصحف التي تنشر مطالب الحزب.

وقد واصل الحزب نضاله السياسي مصرا على مطالبه ومستعينا بتعاطف الباي والشعب التونسي لكنه وقع فيما بعد في أزمة سنراها في الفصل الآتي.

الفصل الرابع:

أزمة الحزب الدستوري سنة 1934م وأثرها على الحركة الوطنية التونسية.

1- مؤتمر نهج الجبل 12، 13 ماي 1933م.
2- مؤتمر قصر هلال وتأسيس الحزب الدستوري الجديد.
3- أثر انقسام الحزب على الحركة الوطنية.

بعد التطور الذي عرفه العالم بعد الحرب العالمية الأولى والتغيرات السياسية والاقتصادية سواء في القارة الأوروبية أو مستعمراتها بشمال افريقيا عرف الحزب الدستوري التونسي توسعا ملحوظا في الهياكل والانتشار خلال فترة الثلاثينات، وهذا راجع لدخول فئة مثقفة من الشباب الجديدة في الحركة الوطنية بعد عودتهم من فرنسا. حيث ساهموا في الحراك السياسي من خلال الثقافة التي حملوها من أوروبا وبعد هذا النشاط المكثف للجيل الجديد قام الحزب الدستوري بدمجهم في اللجنة التنفيذية. مما أدى إلى ظهور خلافات على مستوى الرؤى والممارسات في طرق وأساليب العمل بين الجيل القديم والجيل الجديد، هذا الاختلاف سرعان ما شكل صراع داخل الحزب الدستوري أدى إلى انقسامه فظهر ما يعرف بالحزب الدستوري الجديد والآخر أصبح يطلق عليه تسمية الحزب الدستوري القديم، هذا الانقسام انعكس على الحركة الوطنية التونسية. وهذا ما سنتعرض له في هذا الفصل بداية بأصول الازمة داخل الحزب وأسبابها إلى غاية انقسام الحزب مختتمين هذا العمل بأثر انقسام الحزب على الحركة الوطنية التونسية.

1- مؤتمر نهج الجبل 12، 13 ماي 1933م

جاء انعقاد المؤتمر في ظل التحرك الجماهيري الذي كان للحزب الدستوري دور كبير فيه مستغلين جميع الاحداث للتعبير عن موقفهم من الحماية الفرنسية، وكذلك التفاف العديد من الشباب المثقف ثقافة فرنسية حول الجرائد كما سبق ذكرهم مثل جريدة العمل التونسي، وفي ظل هذه الأجواء والأوضاع الجديدة استجابت اللجنة التنفيذية للحزب وقررت عقد مؤتمر عام يومي 12، 13 ماي 1933م تعبيرا عن تحديها للحماية التي فرضت على تونس في مثل هذا اليوم من سنة 1881م، وإظهار بأن الوطنيين التونسيين

يريدون التعبير عن مطالبهم والتنكير بما تعهد به الفرنسيين، وتم هذا المؤتمر في نهج الجبل بتونس العاصمة.[1]

حيث رأى الحزب الدستوري أن الوقت قد حان لإعادة تنظيم من جديد على أسس متينة، فشرع في وضع خطة ملائمة لظروف تلك المرحلة لما اكتسبه من وعي وطني وتعبئة واسعة.[2]

وعند افتتاح المؤتمر ألقى الحبيب بورقيبة رئيس تحرير جريدة العمل التونسي الناطقة باللغة الفرنسية والممثلة لطبقة جيل الشباب الجديد، ألقى خطابا منهجيا شرح فيه الأسباب الداعية إلى التجمع وأهدافه وقد لخص خطابه في مقال أصدره في جريدة العمل التونسي قال فيه: " **منذ زمن قريب كان من أثر الحركة الواسعة التي أحدثناها في الامة التونسية أن استغلت الأفكار بمسألة اتحاد كل المناضلين وكل الطاقات وكل قوى المقاومة الوطنية. وكان ذلك نداء صاخبا نابعا من أعماق البلاد التي لا تغفر لنخبتها أن تشتت جهودها من الاحداث الخطيرة التي جدت أثناء الأسابيع الأخيرة وخصوصا من عزم الحكومة على القضاء قضاء مبرما على الحركة الوطنية التونسية أن أقنع أشد الناس تعنتا بضرورة قيآ جبهة موحدة في وجه المساعي الخادعة التي يديرها أصحاب التفوق الذين أصبحوا في حيرة وارتباك الحزب الدستوري العظيم... بما له من تنظيم عنيد، هو الجهاز الملائم تماما والقادر على الجمع والتوحيد بين النزاعات الوطنية**

[1]– محمد السعيد عقيب، المرجع السابق، ص 78، 79.

[2]–عود إبراهيم خضر العبيدي، حسين على خضر العبيدي، الخلافات الأيديولوجية الفكرية في الحركة الوطنية التونسية 1933–1937م، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، ع 4، كلية العلوم الإنسانية، العراق، 2016م، ص 15.

التونسية بشرط العدول عن طرقه البالية وبرنامج القديم الذي قد تجاوزته الاحداث أيما تجاوز ولم يعد يستجيب لتطلعات الشعب العميقة".[1]

وربما يقصد بورقيبة من هذا الخطاب أن أسلوب عمل الجيل القديم الذي كان يقوم على أساس المقالات الصحفية والاجتماعات السياسية وطريقة أرسال الوفود والعرائض، كان بطريقة محتشمة والتي قد أصبحت قديمة فلابد من الجرأة في العمل للوصول إلى النتائج المرجوة كالعصيان والاضرابات وغيرها.

فبورقيبة دعا قادة الحزب الدستوري القديم إلى ترك برنامجهم القديم لأنه لم يعد يتلاءم مع إرادة الشعب بحسب رأيه، وهو ما يفسره الخلاف بالمنهج في أسلوب العمل الوطني بين القيادة القديمة والعناصر الشابة وعلى رأسهم بورقيبة.[2]

وقد بلغ العدد الإجمالي للممثلين الحاضرين للمؤتمر عن الشعب التسعين نائبا مثلوا كل شعب الحزب من مختلف البلاد، كما ألقى الأمين العام للحزب الدستوري أحمد الصافي خطابا تعرض فيه لمسيرة الحزب طيلة ثلاثة عشرة سنة منذ تأسيسه وتطور خطه السياسي تماشيا مع التغيرات التي عرفتها البلاد، وكذلك طموحات الشعب.[3]

ونظرا للنشاط المكثف لهؤلاء الشباب وجهودهم في سبيل قضايا الوطن تم انتخابهم في مؤتمر نهج الجبل سنة 1933م أعضاء في اللجنة التنفيذية، غير أن التباين الثقافي والفكري بين الفريقين سرعان ما ظهر فقد كانت جماعة العمل التونسي غربية الثقافة

[1]– قدادرة شايب، المرجع السابق، ص 130.

[2]– عواد إبراهيم خضر العبيدي، حسن علي خضر العبيدي، المرجع السابق، ص 16.

[3]– محمد السعيد عقيب، المرجع السابق، ص 79.

وعلمانية المنهج لم تتفق مع أعضاء اللجنة التنفيذية الذين كانوا أغلبهم من ذوي الثقافة العربية الإسلامية والفكر الشرقي المتدين.[1]

كما صادق المؤتمر في يومه الأخير من الاشغال على ميثاق بين في ديباجته " **أن سياسة التفاهم مع فرنسا قد فشلت فشلا ذريعا بعد تجربة دامت سنوات طويلة، وأن الغاية التي يرمي إليها الحزب هي تحرير البلاد ومنحها دستورا يحفظ شخصيتها ويحقق لها سيادتها**" بواسطة:

- برلمان تونسي منتخب بالاقتراع العام يملك حق وضع جدول أعماله وله كامل التصرف في السلطة التشريعية.
- حكومة مسؤولة أمام هذا البرلمان. وفصل السلط التشريعية والتنفيذية والقضائية وتعميم العدالة التونسية على كل المقيمين بالقطر التونسي.
- الاعتراف بالحريات العامة لكافة التونسيين دون تمييز.
- التعليم الاجباري للجميع.
- حماية الحياة الاقتصادية للبلاد.
- وبصفة عامة كل ما من شأنه أن ينقذ البلاد من الانهيار المادي والمعنوي أينما وجد وضمان مكانتها بين الأمم المتحضرة. ولا شك أن هذا الميثاق قد استوحى من المبادئ الدستورية التي لم ينفك الحزب الدستوري في الحقيقة عن المطالبة بها، غير أن تطبيقه يقضي خلافا لمطالب الدستور القديم.[2]

[1]– يوسف مناصرية، الصراع الأيديولوجي في الحركة الوطنية التونسية 1934–1937م، د ط، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس، 2002م، ص 13.

[2]– علي المحجوبي، جذور الحركة الوطنية التونسية، المرجع السابق، ص 544، 545.

والملاحظ على الحزب الدستوري التونسي أن قيادته الأولى كانت من علماء الدين وخريجي جامع الزيتونة العريق في تونس وكان الرعيل الأول مشبعا بالثقافة الإسلامية والعربية، ويمكن القول إن النضال التونسي الذي بدأه علماء جامع الزيتونة قد صودر بوصول نخبة الجديدة في أهم حزب في تونس. وإذا كان الثعالبي قد بنى الحزب الدستوري على أسس فكرية تمتد جذورها إلى الفكر الإصلاحي وربط الحركة النضالية التونسية بحركات التحرر في المغرب والمشرق العربيين. فإن الذين تم انتخابهم في هذا المؤتمر لم يكونوا على منواله فهم تربوا على الفكر التنظيمي الغربي كل هذا أدى إلى اختلاف في منهج العمل.[1]

فحاول أعضاء جريدة العمل التونسي تحويل الحزب إلى منظمة وطنية تستطيع عن طريق نشاطها الذي يتمثل في نشر العديد من المقالات اليومية في جريدة العمل التونسي التي كانت لكنتها واضحة وتتهجم على سلطة الحماية، خاصة مقالات الحبيب بورقيبة التي كانت تحاول إجبار السلطات الفرنسية على احترام إرادة الشعب التونسي والاستجابة إلى مطالبه ومنحه لحقوقه الدستورية الشرعية. وقد ترتب على تلك الفكرة ومحاولة تنفيذها حدوث خلاف شديد بين جناحي الحزب (اللجنة التنفيذية وجماعة العمل التونسي).[2]

[1]– يحي أبو زكرياء، الحركة الإسلامية في تونس من الثعالبي إلى الغنوشي، د ط، حقوق النشر الالكتروني للناشري، د ب، 2003م، ص 21، 22.

[2]– ليلى بوجلال، نور الدين ثنيو، النضال النقابي في الحزب الدستوري التونسي الجديد "الوجه الآخر في الكفاح التحرري"، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع 20، قسم العلوم الاجتماعية، قسنطينة، 2018م، ص 215.

2-مؤتمر قصر هلال 1934م وتأسيس الحزب الدستوري الجديد

بعد الخلاف الكبير الذي كان بين أعضاء اللجنة التنفيذية وجماعة العمل التونسي والذي كان من أول أسبابه الصراع على قيادة الحزب الدستوري، فقد وجد محمود الماطري ورفاقه أن اللجنة التنفيذية للحزب بعد غياب الثعالبي وقيادات أخرى لم تعد قادرة على قيادته وانتهزوا الفرصة محاولين السيطرة على قيادة الحزب الدستوري، وما زاد من شدة الصراع عندما دعا المقيم العام الفرنسي أعضاء اللجنة التنفيذية للحوار معهم حول إصلاحات يزعم إعطائها للحركة الوطنية، وطلب منهم أن يكون هذا الحديث سرا خشية من أن يستمع حزب المستوطنين الفرنسيين به فيبطل عمله. لكن المحامي البحري قيقة الذي كان عضو في اللجنة التنفيذية أفشى السر فاتخذت قيادة الحزب قرارا بفصله واستقال معه جماعة جريدة العمل التونسي.[1]

وراحوا يحرضون رؤساء الشعب الدستورية على اللجنة التنفيذية مستعملين في ذلك جميع الطرق المشروعة والغير المشروعة، واستعمال الجهوية والطرقية وغيرها من خصوم الإصلاح الاجتماعي والديني الذي كان يتزعمه الحزب الدستوري، وعقدوا مؤتمر لهم بتاريخ 2 مارس 1934م بمدينة قصر هلال.[2]

في يوم المؤتمر حضر 48 عضو من الحزب الدستوري التونسي وكان وزن الساحل ثقيلا جدا، كان هناك 18 عضوا من المنستير والمهدية وقصر هلال، وإلى جانبهم تسعة أعضاء من تونس العاصمة وعشرون عضو من باقي الايالة التونسية. ولم ترسل اللجنة التنفيذية عضو لتمثيلها في هذا المؤتمر، إذ أرسل أحمد عياد الذي أشرف

---

[1]- عز الدين معزة، فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرية مقارنة 1899-2000م، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، 2009-2010م، ص 172.

[2]- يوسف مناصرية، الصراع الأيديولوجي في الحركة الوطنية التونسية، المرجع السابق، ص 14.

على تنظيم ذلك المؤتمر إلى قيادة الحزب في تونس للحضور فإنه لم يفعل ذلك إلا متأخرا لأن لا أحد من المؤتمرين كان يريد المصالحة مع تلك القيادة التي أضحت جامدة في نظرهم.[1]

وقد انتهى هذا المؤتمر الذي عرف أيضا **بمؤتمر البعث**، ببعث حزب جديد سمي بالحزب الدستوري الجديد وقد اتفق الجميع على الاحتفاظ بالاسم نفسه للحزب مع إضافة كلمة جديد حتى لا تتعرض لهم سلطة الحماية ولا قواعد الحزب القديم، وأعلنوا مقاطعتهم للجنة التنفيذية. وكان رئيس الحزب محمود الماطري في حين كان الحبيب بورقيبة أمينا عاما الذي كان هذا الأخير الذي بادر بتأسيسه.[2]

وكان من نتائج هذا المؤتمر هو حل اللجنة التنفيذية للحزب جزاء وفاقا لعبثها بإرادة الشعب، وتعويضها بهيئة أخرى وهي الديوان السياسي انتخب لها السادة:

- محمود الماطري رئيسا.
- الحبيب بورقيبة كاتبا عاما.
- الطاهر صفر نائب الكاتب العام.
- محمد بورقيبة أمينا للمال.
- البحري قيقة نائب أمين المال.

كما تقرر طرد أعضاء اللجنة التنفيذية واعلامهم بذلك والمصادقة على مسودة القانون الداخلي للحزب الدستوري الجديد الذي عرضه على النواب الأستاذ الطاهر صفر فقبله المؤتمر بالإجماع.[3]

---

[1]– سعيد الصافي، بورقيبة سيرة شبه محرمة، ط 1، رياض الريس للكتاب والنشر، بيروت، 2000م، ص 93.

[2]– غز الدين معزة، المرجع السابق، ص 176.

[3]– محمد السعيد عقيب، المرجع السابق، ص 94.

وكرد فعل سريع عقد أعضاء اللجنة التنفيذية مؤتمرا بنهج غرنوطة يوم 26 أفريل 1934م وانتخبوا أعضاء جدد في اللجنة التنفيذية مكان المنشقين وهم: أحمد توفيق المدني، الشيخ الطيب رضوان، محمد بن ميلاد، الهادي بن فرج، الهادي الزبيدي، وأذاع الحزب بيانا بين فيه أنه لن يتنازل عن أي مطلب من مطالبه رغم انقساماته، وأكد على السير بالبلاد نحو الاستقلال، وهو الهدف الأساسي للحزب.[1]

وأثناء عقد هذا المؤتمر حاول أعضاء الديوان السياسي إفساد هذا المؤتمر والتأثير على مجريات أشغاله، حيث حاول الحبيب بورقيبة وبعض المناصرين له منع المؤتمرين من الوصول إلى مكان انعقاد المؤتمر وحاولوا الدخول لقاعة المؤتمر بالقوة وعملوا على خلع باب نادي الحزب. فأعضاء الحزب الجديد أرادوا بهذا الفعل إفشال مؤتمر غرنوطة.[2]

وعلى هذا الأساس فقد ضم الحزب الدستوري الجديد عددا من الشباب الوطني والمثقف ثقافة غربية حديثة وعلى رأسهم بورقيبة، حيث أطلق على الحزب المنشق اسم الحزب الدستوري الجديد في حين أصبح الحزب الدستوري الأول تسمية الحزب الدستوري القديم الذي كان منحلا من الناحية القانونية بقرار من سلطة الفرنسية الاستعمارية.[3]

وقد اعتمد حزب الدستور الجديد استراتيجية مختلفة في التعامل مع الحماية الفرنسية وتقوم على المطالبة الواضحة بالاستقلال عن فرنسا وليس مجرد المطالبة بإصلاحات سياسية في ظل نظام الحماية، ولكن ذلك التغيير المهم في مواقف الحركة

---

[1]– قدادرة شايب، المرجع السابق، ص 142.

[2]– محمد السعيد عقيب، المرجع السابق، ص 124، 125.

[3]– رأفت الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، د ط، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، د ب، د س، ص 144

الوطنية لم يؤدي للتخلي عن الفكر الدستوري بالعكس فقد تجذر ذلك في الفكر والتربية التونسية.[1]

وقد وضع الحزب الجديد مطالب خاصة به وهي كالتالي:

- تأسيس مجلس استشاري يتكون من أعضاء تونسيين وفرنسيين منتخبين بالاقتراع العام، له السيادة الكاملة في وضع برنامج أعماله وله اختصاصات واسعة فيما يخص الميزانية.
- تأسيس حكومة مسؤولة أمام هذا المجلس.
- الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.
- دخول التونسيين في جميع الوظائف الإدارية بشرط أن تتوفر فيهم الضمانات الثقافية والأخلاقية المتوفرة في المترشحين الفرنسيين.
- المساواة في أجور الموظفين ذوي القدرات المتساوية في الوظائف المتشابهة دون تمييز لصالح الأوروبيين على حساب المترشحين الفرنسيين.
- حرية الصحافة والاجتماع وتأسيس الجمعيات.
- مشاركة التونسيين في شراء أسهم الأراضي الزراعية وأملاك الدولة.[2]

نلاحظ من خلال المطالب التي وضعها الحزب الدستوري الجديد أنه يريد المساواة بين الفرنسيين والتونسيين وذلك لإبعاد سلطة الحماية الفرنسية التي كانت تسيطر على الحياة في تونس فبهذا يضمن حقوق التونسيين إلى غاية الحصول على استقلال البلاد الذي هو الهدف الأسمى للحزب.

[1]– عمر البويكري، ظهور فكرة الدستور وتطورها في تونس، مجلة تبيين، ع 3، 2013م، ص 79.

[2]– غز الدين معزة، المرجع السابق، ص 181.

فأعضاء الحزب الجديد طبقوا في تونس طرق المقاومة الأوروبية التي تعلموها في كليات فرنسا، وفطرت عليها نفوسهم وأنهم سينتهجون نظاما سياسيا واقتصاديا واجتماعيا قوامه العدالة والمساواة. ونلاحظ أن برنامج الديوان السياسي أو الحزب الجديد يشبه إلى حد كبير برنامج الحزب الإصلاحي الذي أسسه حسن قلاتي والذي رفضه الحزب الدستوري القديم وحاربه من أساسه.[1]

أما أهداف الحزب الجديدة بقيت غامضة غير صريحة ولا محدودة فهو عندما يخطب في الاجتماعات التي يدعوها للانضمام إليه، وعندما يخطب في أتباعه يستعمل التطرف في اللهجة والشدة في التعبير، أما عندما يكتب في صحافته أو يدلي بتصريحات لصحف أجنبية أو يتحادث إلى شخصيات رسمية نجد الاعتدال التام والرصانة في الاعراب والميول الحسنة والنوايا الطيبة.[2]

ثم باشر الديوان السياسي إلى الاتصال المباشر بالشعب والشخصيات الفرنسية والأوساط السياسية ووصل في سياسته إلى حد اعتماد الإضرابات، ومقاطعة السلع الفرنسية، حتى الامتناع من دفع الضرائب....[3]

واستطاع الحزب الدستوري التونسي الجديد كسب تعاطف الكثير من المناصرين، وتوسعت رقعة مؤيديه لتشمل فئات جديدة ومناطق جديدة لم تكن للحزب الدستوري

---

[1]– يوسف مناصرية، الصراع الأيديولوجي في الحركة الوطنية التونسية، المرجع السابق، ص 15.

[2]– يونس درمونة، تونس بين الاتجاهات، تق: مكتب تونس الحرة، د ط، دار الكتاب العربي، مصر، د س، ص 16.

[3]– التليلي العجيلي، الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية (1881–1939م)، المجلد 2، د ط، منشورات كلية الآداب، منوبة، 1992م، ص 234، 235.

التونسي القديم حضور فيها، ولكن هذا النشاط لم يدم طويلا فقد تقلص بإلقاء القبض على زعمائه الذي وقع إبعادهم إلى غاية 1936م.[1]

وفي هذه الاثناء كان الثعالبي في رحلته إلى الصين وراح الكثير من الناس يراسلونه ويستنجدون به لجمع كلمة الشعب، وكان الثعالبي قد منعته سفارة فرنسا في القاهرة من العودة بدعوى أن ممثلي الشعب التونسي لا يرغبون في رجوعه إلى تونس وذكرت له السفارة اسم أحمد الصافي من بين المعارضين لرجوعه، لكن هذا الأخير نشر تكذيبا في جريدة النديم يوم 8 ديسمبر 1934م ورد على الاتهامات التي وجهت ضده ونفى معارضة لعودة الثعالبي إلى تونس. وفي هذه الاثناء لم تنقطع رسائل عبد العزيز الثعالبي إلى تونس من بينها رسالته إلى المنصف المستيري التي نشرها في جريدة الإرادة لسان الحزب الدستوري القديم بتاريخ 6 ماي 1934م، جاء فيها تعبير عن إخلاص الثعالبي لمناهجه وللذين تركهم للقيام بالدعوة الدستورية في تونس.[2]

3-أثر انقسام الحزب على الحركة الوطنية التونسية

إن الانقسام الذي وقع في الحزب الدستوري التونسي أدى إلى تقسيم جهود المناضلين التونسيين، وأربك الكثير منهم ممن ظلوا مترددين في مساندة أي طرف على حساب الآخر، وقد ترتب عن هذا الفعل دخول الحركة الوطنية التونسية في سجال وصراع هي في غنى عنه أدى إلى إعطاء الفرصة للسلطات الاستعمارية كي تنفذ ما تريد في الوقت الذي كان الدستوريين منشغلين فيه ببعضهم، كما أن هذا الانقسام سيؤدي إلى تغيير كبير سيساهم في تصاعد الجديد على حساب الدستور القديم مما يعني زحزحة

[1]- إيناس حسني، دول شمال إفريقيا: السودان-مصر-ليبيا-تونس، ط 1، دار الكتب المصرية، الإسكندرية، 2015م، ص 184.

[2]- يوسف مناصرية، الصراع الأيديولوجي في الحركة الوطنية التونسية، المرجع السابق، ص 17، 18، 19.

اللجنة التنفيذية عن قيادة الحركة الوطنية وتفرد الديوان السياسي شيئا فشيئا باكتساح الساحة السياسية في تونس حتى الاستقلال.[1]

وكثر النزاع بين الفريقين ووجه أعضائهما مهامهم ضد بعضهم البعض عوض تسديدها إلى صدر الاستعمار، وفي شهر ماي1934م زار المقيم العام بيروطون مدينة المنستير والساحل التونسي وكان قد سره تأسيس الديوان السياسي ورخص لهم إخراج جريدتين باللغة العربية والفرنسية، وهنا اشتد النزاع بين الفريقين واحتار الشعب التونسي أي فريق يتبع وهنا تشتت الحركة الوطنية التونسية والنضال السياسي ضد الحماية. وقد وضحت جريدة "الإرادة" بتاريخ 3 جويلية 1934م الأسباب الحقيقية التي دفعت بالبلاد إلى التفرقة وجعلها فريسة الخلافات والتمزق اللامحدود أن ذلك يعود إلى غياب الشيخ عبد العزيز الثعالبي الزعيم الموحد والازمة الاقتصادية الحادة.[2]

وفي هذه الأثناء أظهر المقيم العام التونسي بيروطون استعدادا للتفاهم بإعطاء ترضيات طفيفة، وسعى إلى إخماد نشاط الحزب ببعض الوعود ولم يقيد من رجاله ظنا منه أن الخلاف بين التونسيين سيشتد، وأن الخصومة بينهم ستريح فرنسا واستعمارها منهم جميعا لانشغالهم ببعضهم.[3]

لكن انتشار مبادئ الحزب الدستوري الجديد بين الجماهير أزعجت السلطات الفرنسية الحاكمة ووجدت أن السياسة المهادنة مع الحزب الجديد لم تأتي إلا بأوخم العواقب على فرنسا، لذا ظهر بيروطون على حقيقته وبدأ ينكل بأعضاء الحزب وأصدر أوامر في 2 سبتمبر 1934م باعتقال زعمائه وهم الحبيب بورقيبة، يوسف الرويس، الحبيب أبو قطفة، الهادي شاكر، صالح بن يوسف وغيرهم. ثم قابل الشعب التونسي

[1]– محمد السعيد عقيب، المرجع السابق، ص 130.

[2]– يوسف مناصرية، الصراع الأيديولوجي في الحركة الوطنية التونسية، المرجع السابق، ص 16، 21.

[3]– علي البلهوان، المصدر السابق، ص 52.

حركة الاعتقالات بمزيد من الإضرابات والمصادمات فسادت أعمال العنف في أنحاء البلاد التونسية إلى أن اضطرت السلطات الفرنسية أن تغير سياستها في تونس بعض الشيء.[1]

وبقي الفريقان يصارعان الحماية على طريقته من جهة ويتصارعان فيما بينهما من جهة أخرى، وقد فسر البعض بأن الصراع بين الطرفين كان على أشده وتمركز خاصة حول مسألة مفهوم الاستقلال، وطرق الكفاح، وكانت طرق العمل والخلافات الشخصية هي العناصر الهامة التي حددت تطور العلاقة بين الحزبين.[2]

والواقع أن هذا الانشقاق الذي أدى إلى هيمنة الحزب الجديد عبى مجريات الحركة الوطنية هو نتيجة لتفاعلات اجتماعية وثقافية كانت تخترق المجتمع التونسي، ونشأة جيل جديد يتوق إلى حمل المشعل وقد بدت مظاهر هذه التحولات في نمو الحياة الجمعياتية وازدياد نشاطها.[3]

ورغم الظروف والحال الذي كانت تمر به الحركة الدستورية عموما، ورغم ارتفاع حدة الأزمة الخصومة بين شقي الدستور، إلا أنه مع هذه الأزمة التي تفجرت في شهر سبتمبر 1934م، ظهر نوع من التقارب حتى وان كان مؤقتا بين الطرفين الدستور القديم والجديد من خلال محاولة أعضاء الدستور القديم التضامن مع أعضاء الديوان الساسي المبعدين بل أكثر من ذلك رفع المطالب الاحتجاجية، وتنظيم المظاهرات من أجل إحداث ضغط على المقيم العام والباي. لكن هذا التقارب لم يدم طويلا بإطلاق سراح المسجونين وهذا أثر تأثيرا بالغا على الحركة الوطنية التونسية وأعطى فرصة للإدارة الفرنسية للتخرج

---

[1]– محمد محمود السروجي، العلاقات التونسية الفرنسية من الحماية إلى الاستقلال، د ط، المكتبة الوطنية، بنغازي، د س، ص 211.

[2]– يوسف مناصرية، الصراع الأيديولوجي في الحركة الوطنية التونسية، المرجع السابق، ص 23

[3]– المنجي الزيدي، التجمع الدستوري الديمقراطي التحولات التاريخية ورهانات التغيير، ط 1، جريدة الحرية، تونس، 2008م، ص 37.

على ما يحدث للحزب الدستوري ومن ورائه الشعب التونسي، ثم أنها ترتاح من الحركة المطلبية للدستوريين بشقيهم القديم والجديد حتى حين.[1]

ثم بعد ذلك بقي الطرفان يصارعان الحماية كل على طريقته من جهة ويتصارعان فيما بينهما من جهة أخرى، وكانت السنوات ما بين 1934 و1937م أشد السنوات صراعا في تونس. وقد فسر البعض أن الصراع بين الطرفين تمركز خاصة حول مفهوم الاستقلال وطرق الكفاح وكانت طرق العمل والخلافات الشخصية هي العناصر الهامة التي حددت تطور العلاقة بين الحزبين، وركز الحزب الدستوري القديم على الشعور الديني والانتماء إلى المجتمع الإسلامي للدولة التونسية المستقلة، بينما الديوان السياسي يرى مفهوم الاستقلال خاضع إلى شروط تتمثل في توثيق الروابط مع فرنسا ولابد أن يكون الاستقلال في ظل فرنسا.[2]

وعليه فقد غطت الخلافات الشخصية على مصلحة العامة في مسيرة الحركة الوطنية التونسية بعد انقسام الحزب في الوقت الذي يجب أن يكون هناك اتحاد بين الشقين وتوحيد الجهود للسير بالمطالب والحركة الوطنية للهدف المنشود وهو الاستقلال.[3]

وهذا الصراع الذي كان بين الحزبين قد أصاب معظم الأحزاب التي كانت تنشط في الدول الخاضعة للاستعمار بغض النظر عن شكل الاستعمار (استعمار مباشر، أو غير مباشر) فكل طرف يحاول تحقيق أهدافه وقناعاته التي يؤمن بها، والذي يؤثر تأثيرا مباشرا على مسار الحركة الوطنية ورغبة الشعوب في التحرر من ظلم الاستعمار.

---

[1]– محمد السعيد عقيب، المرجع السابق، ص 142، 143.

[2]– يوسف مناصرية، الصراع الايديولوجي في الحركة الوطنية التونسية، المرجع السابق، ص 23، 24.

[3]– حنان علي إبراهيم الطائي، فؤاد علي وهاب، قضايا ودراسات في الشأن السياسي لدول المغرب العربي (المغرب–الجزائر–تونس–ليبيا–موريتانيا)، ط 1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2015م، ص 49.

خلاصة:

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل يتبين لنا أن أزمة الحزب الدستوري وانقسامه كانت نتيجة لعدة أسباب منها هو ظهور فئة من الشاب المثقف ثقافة غربية متشبعين بالحضارة الأوروبية وقيمها، على رأسهم الحبيب بورقيبة ومن معه والذين التفوا حول جريدة العمل التونسي.

قام الحزب الدستوري بعقد مؤتمر نهج الجبل سنة 1933م تم فيه انتخاب جماعة جريدة العمل التونسي أعضاء في اللجنة التنفيذية، وصادق المؤتمر في يومه الأخير على ميثاق يرمي إلى تحرير البلاد التونسية ومنحها دستورا.

لكن سرعان ما ظهر تباين في طرق العمل ووسائل الكفاح وذلك راجع كما سبق الإشارة إليه هو الاختلاف في الثقافات بين الجيلين، فرأى الجيل الجديد أن اللجنة التنفيذية لم تعد قادرة على قيادة الحزب وحاولوا السيطرة عليه وهي في الحقيقة حجة غير صحيحة وإنما كانت مناورة سياسية من أجل الوصول إلى الزعامة والقيادة.

وبعد مدة استقال جماعة جريدة العمل التونسي من اللجنة التنفيذية وعقدوا مؤتمر لهم بمدينة قصر هلال بتاريخ 2 مارس 1934م، حضره عدد من ممثلي الشعب الدستورية ما عدا أعضاء اللجنة التنفيذية ومن نتائج هذا المؤتمر قرار حل اللجنة التنفيذية وتعويضها بالديوان السياسي، وإضافة كلمة جديد لتسمية الحزب ليعرف بالحزب الدستوري الجديد.

وكرد فعل سريع قامت اللجنة التنفيذية بعقد مؤتمر في غرنوطة يوم 26 أفريل، تم فيه رفض مقررات مؤتمر نهج الجبل ومواصلة الكفاح تحت راية الحزب الدستوري الذي أصبح يعرف بالحزب الدستوري القديم.

وبالتالي أصبح في تونس حزبان هما الحزب الدستوري القديم والجديد، هذا أثر على نشاط الحركة الوطنية التي كانت تهدف إلى تحرير البلاد التونسية، فبدلا من توحيد

الجهود ضد الحماية وجه كل طرف سهامه ضد الآخر وانشغل كل طرف بالآخر وابتعدوا على الهدف المنشود للحزبين، كل هذا أسر السلطات الفرنسية وارتاحت من نشاط الحركة الوطنية فترة من الزمن وقد يكون وراء هذا الانقسام أيادي خفية تدعمها الإدارة الاستعمارية.

خاتمة

من خلال الدراسة التي قمنا بها نستنتج:

أولا: أن تبلور الوعي الوطني التونسي وظهور الحزب الدستوري التونسي القديم كان نتيجة الأوضاع التي كانت تعيشها تونس تحت سلطة الحماية الفرنسية الاستعمارية، فبمجرد فرض الحماية الفرنسية على تونس سنة 1881م استولت فرنسا على جميع نواحي الحياة في تونس (سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا)، هذه السيطرة أحدثت تناقضات في المجتمع التونسي أدت إلى تبلور وعي وطني تمثل أساسا في تأسيس الجرائد كالحاضرة 1888م، الزهرة 1890م، سبيل الرشاد...، كانت تهتم بالقضايا الهامة كالاستعمار في جميع آلياته. ليتمكن التونسيون من تنظيم صفوفهم تحت حركة تونس الفتاة التي تأسست سنة 1907م والتي كانت تتمتع بتأييد شعبي كبير وأيضا بفعل التطورات الإقليمية والدولية التي سادت في تلك الفترة، وهي فترة ما قبل نشأة الحزب سنة 1920م.

ثانيا: في ظل هذه التطورات والتناقضات سواء الإيجابية أو السلبية التي كانت تعيشها تونس ظهرت الحركة الوطنية التونسية التي مثلها لأول مرة الحزب الدستوري التونسي القديم الذي عرف النور سنة 1920م بزعامة عبد العزيز الثعالبي، تأسس بعد النشاط المكثف للشباب التونسي خلال الحرب العالمية الأولى خاصة في مؤتمر الصلح 1919م.

كان هدف الحزب هو وضع برنامج يسعى إلى ضرورة وضع دستور يضمن حقوق التونسيين وتعديل نظام الحماية إلى غاية تحرير البلاد التونسية. لذلك وضع الحزب مطالب انقسمت إلى قسمين:

ـ أولها مطالب بعيدة وهي تحقيق الاستقلال وتشكيل حكومة تونسية.

ـ ثانيا مطالب قريبة أو مرحلية تضمن حقوق التونسيين في ظل الحماية الفرنسية.

وهذه استراتيجية تعتمدها معظم الأحزاب التي تنشط تحت سيطرة الاستعمار حتى تكفل النجاح لبرامجها وتنال نوعا ما ود الاستعمار.

أما عن أيديولوجية الحزب فهو حزب عربي إسلامي إصلاحي، وربما هذا راجع إلى تأثر الحزب بشخصية مؤسسيه خاصة عبد العزيز الثعالبي المعروف بفكره الإصلاحي وارتباطه بالمشرق العربي وهذا انعكس على اتجاه الحزب.

ثالثا: بعد تأسيس الحزب باشر نشاطه على مستويين وهما: على المستوى الداخلي، المستوى الخارجي. واعتمد على طريقة تقديم العرائض وارسال الوفود واستطاع الحزب أن يكسب الباي محمد الناصر في صفه في السنة الأولى من تأسيسه عن طريق وفد الأربعين، لكن الحماية لم تتفاعل كثيرا مع الحزب واكتفت ببعض الوعود التي ستقدمها لاحقا.

كما تفاعل الحزب مع القضايا التي كانت تثير الجدل في تلك الفترة عن طريق نشر المقالات في مختلف الجرائد، واستطاع تحريك الشارع التونسي في أكثر من مناسبة، وتعزز نشاط الحرب الدستوري القديم عند رجوع الجيل الجديد الذي كان يدرس في الخارج ومشبع بالأفكار التحررية والنظم السياسية التي كانت تسود أوروبا في تلك الفترة.

أما النشاط الخارجي فقد وجه الحزب أنظاره نحو الحكومة الفرنسية بباريس حيث أرسل ثلاث وفود من سنة 1920م إلى 1924م، لكن لم يستطع الحزب الدستوري من تحقيق المطالب التي وضعها، وهذه طبيعة المستعمر التي نادرا ما تستجيب لمطالب الحركة الوطنية.

رابعا: ونتيجة لتلك التطورات التي شهدتها تونس في فترة الثلاثينات كما سبق وذكرنا، حيث انتعشت الحركة الوطنية التونسية التي قادها الجيل الجديد المثقف ثقافة غربية والذي كان ينشط تحت لواء جريدة العمل التونسي والذي كان على رأسهم الحبيب بورقيبة ومحمود الماطري، ونتيجة النشاط الكبير للجيل الجديد قام أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري بعقد مؤتمر نهج الجبل سنة 1933م تم فيه انتخاب جماعة جريدة العمل التونسي أعضاء في اللجنة، لكن سرعان ما ظهر خلاف بين الجيلين القديم والجديد حول قيادة الحزب وطرق وأساليب الكفاح، أدت إلى استقالة جماعة العمل التونسي من اللجنة التنفيذية وأعلنوا في مؤتمر قصر هلال سنة 1934م عن حل اللجنة التنفيذية وحل محلها الديوان الساسي محاولين بذلك الاستيلاء على الحزب الدستوري، رغم أن الحزب القديم لم يقع في انحرافات أو يتحالف مع إدارة الحماية الفرنسية بل سبب الانقسام هو تنافس على الزعامة والقيادة الذي كان واضحا وليس على المبادئ والأهداف.

وعلى هذا الأساس أصبح في تونس حزبان دستوريان هما: الحزب الدستوري القديم برئاسة عبد العزيز الثعالبي، والثاني الحزب الدستوري الجديد برئاسة محمود الماطري. ويعتبر الحزب الدستوري القديم الأرضية التي قام عليها الحزب الدستوري الجديد الذي وجه الحركة الوطنية التونسية لمرحلة تاريخية جديدة وبعد ذلك أصبح القوة الفاعلة في تونس.

خامسا: هذا الانشقاق في صفوف الحزب أثر على نشاط الحركة الوطنية التونسية فبدلا من السير بالبلاد التونسية نحو الاستقلال وتحقيق مطالب الحزب الدستوري القديم أو حتى تنظيم صفوفهم والاتحاد فيما بينهم، انشغل كل طرف بالآخر وأعلنوا القطيعة الحزبية فتعطل الكفاح الوطني وانتقل التأثير إلى الأوساط الشعبية، فالشعب التونسي لم

يعد يعرف أي طرف سيمثله في مسيرته النضالية وهذه تعتبر فرصة كبيرة لفرنسا لكي ترتاح من الحزب الدستوري القديم وتستأنف نشاطها من جديد.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 1:[1]

معاهدة باردو أو «قصر السعيد»

«إنّ دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو باي تونس – لما كان من غرضهما أن يمنعا إلى الأبد حدوث قلاقل كالتي حصلت أخيرا على حدود الدولتين بسواحل المملكة التونسية وأن يحكما علاقات وداديهما القديم وروابط حسن الجوار – قد اتفقتا على عقد معاهدة من شأنها تحقيق مصالح كلا الجانبين الساميين المتعاقدين. وبناء على ذلك فإنّ فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية قد عيّن العماد بريار نائبا مفوضا من طرفه فاتفق جنابه مع سموّ الباي المعظم على البنود الآتية :

البند الأول : إنّ معاهدة الصلح والمودة والتجارة وجميع المعاهدات الأخرى الموجودة الآن بين الجمهورية الفرنسية وسمو باي تونس قد وقع تأكيدها وتجديدها.

البند الثاني : لأجل تسهيل القيام بالإجراءات التي يتحتّم على دولة الجمهورية الفرنسية اتّخاذها للوصول للغرض الذي يقصده الجانبان العاليان المتعاقدان فقد رضي سمو باي تونس بأن تحتلّ القوات الفرنسية العسكرية المراكز التي تراها صالحة لاستتباب النظام والأمن بالحدود والسواحل، ويزول هذا الاحتلال عندما تتفّق السلطتان الحربيّتان الفرنسية والتونسية–، وتقرّران معا بأن الإدارة المحليّة قد أصبحت قادرة على المحافظة على استتباب الأمن العام.

البند الثالث : تتعهد دولة الجمهورية الفرنسية ببذل مساعدتها المستمرة لسمو الباي وحمايته من كلّ خطر يمكن أن يهدّد ذاته أو عائلته أو يعبث بأمن مملكته.

البند الرابع : تضمن الدولة الفرنسية تنفيذ جميع المعاهدات المعقودة بين السلطات التونسية ومختلف الدول الأوروبية.

البند الخامس : يمثل الدولة الفرنسية لدى سمو الباي وزير مقيم عام تكون وظيفته السهر على تنفيذ هذه المعاهدة ويكون هو الواسطة بين الدولة الفرنسية وبين السلطات التونسية في جميع القضايا التي تهمّ الجانبين.

البند السادس : يكلف الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون لفرنسا في البلاد الأجنبية بحماية رعايا المملكة التونسيّة ومصالحها. وفي مقابل ذلك يلتزم سمو الباي بأن لا يعقد أي عقد ذي صبغة دوليّة من دون إعلام الدولة الفرنسية بذلك والحصول على موافقتها مقدّما.

البند السابع : تحتفظ دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو الباي لنفسها بحقّ الاتفاق على وضع نظام مالي بالمملكة التونسيّة من شأنه الوفاء بواجبات الدين العام وضمان حقوق دائني المملكة.

البند الثامن : تفرض غرامة حربيّة على القبائل العاصية بالحدود والسّواحل وتحدّد قيمة هذه الغرامة وطرق جبايتها باتّفاق يعقد فيما بعد وتكون حكومة الباي هي المسؤولة على تنفيذ هذا الاتفاق.

البند التاسع : لأجل صيانة ممتلكات الجمهورية الفرنسية بالقطر الجزائري من تهريب الأسلحة والذخائر فإن دولة سمو الباي تتعهّد بأن تمنع قطعا إدخال السلاح والذخائر الحربيّة الأخرى بالمملكة التونسية.

البند العاشر : يقع عرض هذه المعاهدة على دولة الجمهورية الفرنسية للمصادقة عليها وتسلّم وثيقة التصديق عليها بعد ذلك لسمو باي تونس في أقرب وقت ممكن.

وكتب بالقصر السعيد في 12 ماي 1881

الإمضاء : محمد الصادق باي- العماد «بريار»

[1]– خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ج 3، ص 21.

الملحق رقم 2:[1]

«اتفاقية المرسى»

لما كانت عناية سمو الباي المعظم متجّهة إلى تحسين الأحوال الداخليّة بالمملكة التونسيّة وفقا لأحكام المعاهدة المبرمة في الثاني عشر من شهر ماي سنة 1881، وكانت حكومة الجمهورية الفرنسية راغبة تمام الرغبة في تحقيق أغراض سموّه توثيقا لعرى المودّة بين القطرين العامرين، اتّفق الطرفان على عقد اتّفاق لتحقيق هذا الغرض، واعتمد رئيس الجمهورية في ذلك سمو بيار بول كامبون وزيره المقيم بتونس الذي قدم أوراق اعتماده لعقد الاتّفاقيّة المحدّدة في البنود الآتية :

البند الأول : لمّا كان غرض سمو الباي المعظم أن يسهّل للحكومة الفرنسيّة إتمام حمايتها، تكفّل بإدخال الإصلاحات الإداريّة والعدليّة والماليّة التي ترى الحكومة المشار إليها فائدة في إدخالها.

البند الثاني : تضمن الحكومة الفرنسية قرضا يعقده سمو الباي لتحويل أو لدفع الدين الموحّد البالغ 125 مليون فرنك والدين السائر الذي لا يمكن أن يتجاوز 17.550.000 فرنك، ولكنّها هي التي تختار الزمن والشروط الموافقة لذلك، وقد تعهّد سمو الباي المعظم بأن لا يعقد قرضا في المستقبل لحساب المملكة التونسيّة دون إذن سابق من الحكومة الفرنسيّة.

البند الثالث : يخصّص لسموّ الباي المعظم من مداخيل المملكة. أوّلا: المبالغ اللاّزمة للقيام بواجبات القرض الذي ضمنته فرنسا، ثانيا : مخصّصات سموّ الباي وقدرها مليونان من الريالات التونسية (أي 1.200.000 فرنك) وما فضل من ذلك يعين لمصاريف إدارة المملكة ودفع مصاريف الحماية.

البند الرابع : هذه الاتفاقيّة مؤكدة ومكملة للمعاهدة المعقودة في 12 ماي سنة 1881 فيما يحتاج منها إلى التأكيد والتكميل، ولاتتغيّر بها الأنظمة التي سبق وضعها فيما يتعلق بتقرير الغرامة الحربيّة.

البند الخامس : تعرض هذه الاتفاقيّة على الحكومة الفرنسية للمصادقة عليها وتسلّم وثيقة التصديق إلى سمو الباي المعظم في أقرب وقت ممكن. إيذانا بصحّة ما تقدّم حرّرت هذه الاتفاقيّة وختمها الموقّعان بختميهما.

وكتب بالمرسى في 8 جوان 1883

الإمضاء : علي باي /«بول كامبون»

[1]– خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ج 3، ص 22.

الملحق رقم 3: [1]

Le Tunisien
ORGANE DES INTERÊTS INDIGÈNES
ALI BACH HAMBA

العدد الاول من جريدة «Le Tunisien»

[1]– خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ج 3، ص 70.

الملحق رقم 4:[1]

صورة للزعيم عبد العزيز الثعالبي

[1]– أحمد القصاب، المرجع السابق، ص 501.

الملحق رقم 5: [1]

الوفد الدستوري الذي قابل المقيم العام سنة 1921م

[1]– خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ج 3، ص 88.

الملحق رقم 6: [1]

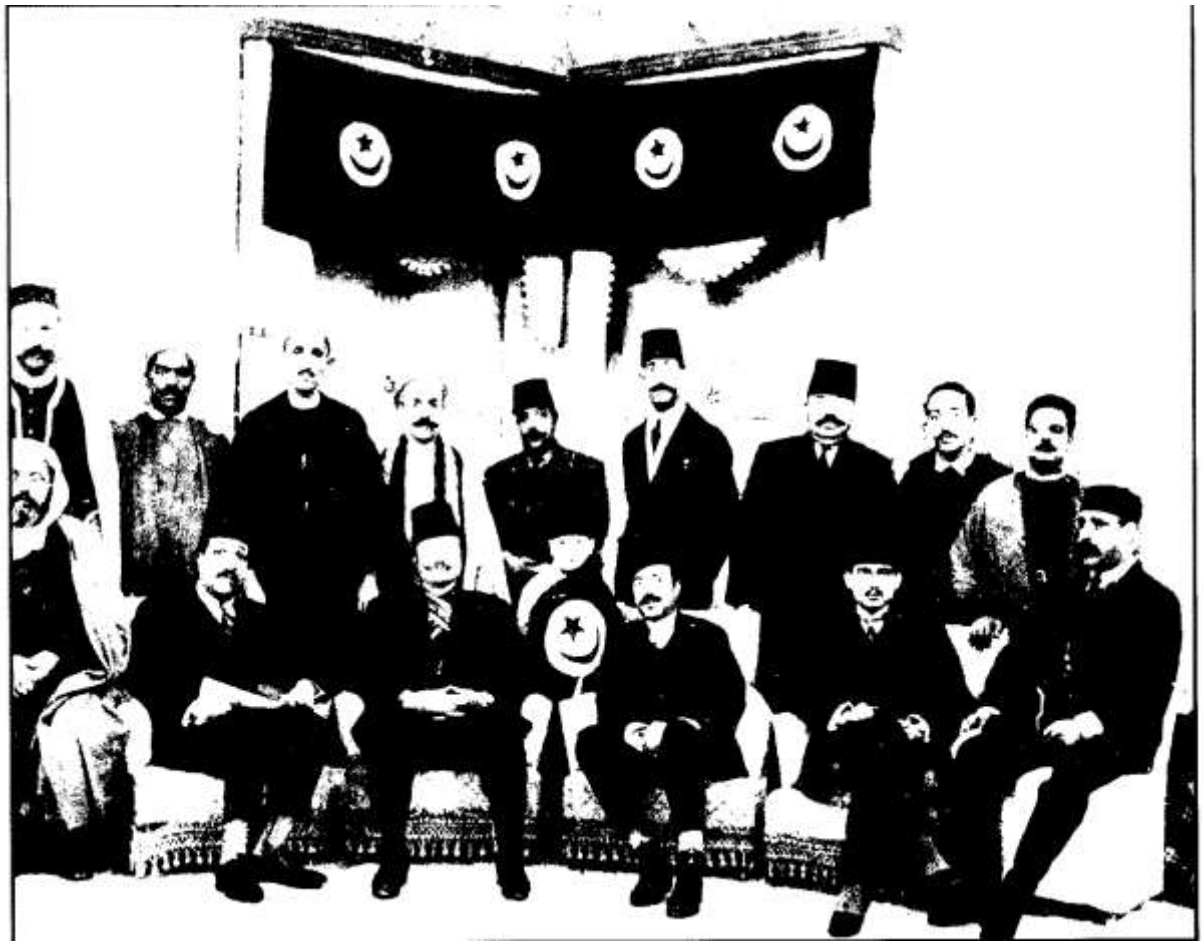

صورة للوفد الثالث لباريس سنة 1924م

الجالسون من البمين إلى اليسار: الشاذلي خزندار، أحمد توفيق المدني، الطيب الجميل، أحمد الصافي، صالح فرحات، صالح بن يحي.

[1]– خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ج 3، ص 91.

الملحق رقم 7:[1]

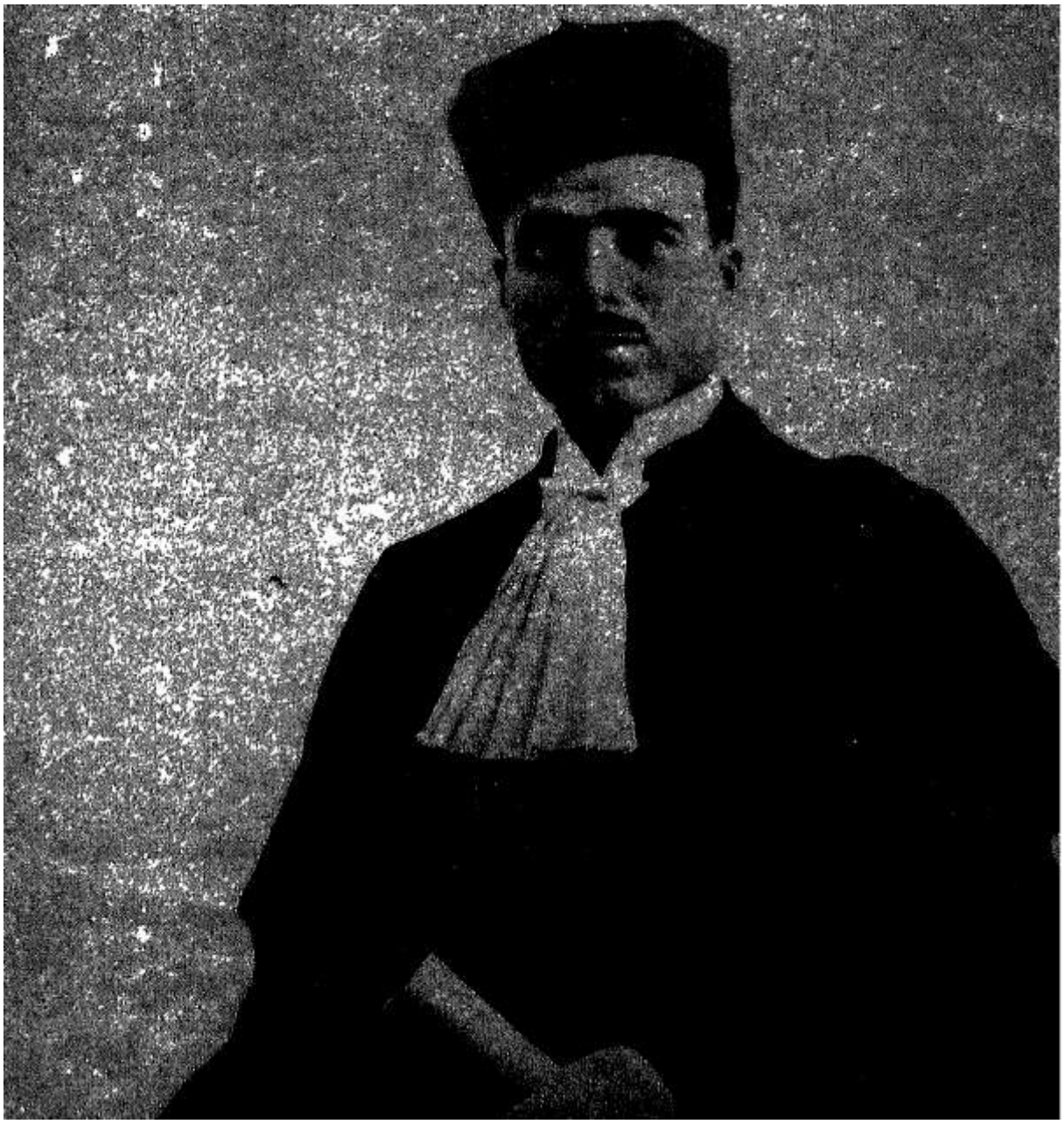

صورة للمحامي الشاب الحبيب بورقيبة

[1]- احمد القصاب، المرجع السابق، ص 540.

الملحق رقم 8:[1]

«La Voix du Tunisien»
3 جويلية 1931

العدد الثاني من l'Action Tunisienne
2 نوفمبر 1932

[1]– خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ج 3، ص 97.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر

1- أندري جوليان شارل، إفريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، تر: المنجي سليم وآخرون، ط 3، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976م.

2- بلخوجة الطاهر، بورقيبة سيرة زعيم، ط 1، الدار الثقافية النشر، القاهرة، 1999م.

3- البلهوان علي، تونس الثائرة، د ط، مؤسسة هنداوي، د ب، 2018م.

4- بن الحاج عثمان الشريف البشير، أضواء على تاريخ تونس الحديث 1881-1924م، ط1، دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع، تونس، د س.

5- بن الحاج يحي الجيلالي، المرزوقي محمد، معركة الزلاج 1911، ط 2، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1974م.

6- بن الخوجة محمد، صفحات من تاريخ تونس، تق وتح: حمادي الساحلي، الجيلالي بن الحاج يحي، د ط، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986م.

7- ثامر الحبيب، هذه تونس، د ط، مطبعة الرسالة، د ب، د س.

8- الثعالبي عبد العزيز، تونس الشهيدة، ترو تق: سامي الجندي، د ط، دار القدس، لبنان، 1975م.

9- الثعالبي عبد العزيز، خلفيات المؤتمر الإسلامي بالقدس 1350هـ-1931م، تق تح: حمادي الساحلي، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988م.

10- درمونة يونس، تونس بين الاتجاهات، تق: مكتب تونس الحرة، د ط، دار الكتاب العربي، مصر، د س.

11- درمونة يونس، تونس بين الحماية والاحتلال، د ط، مطبعة الرسالة، د ب، د س.

12- الزمرلي الصادق، أعلام تونسيون، تق وتع: حمادي الساحلي، د ط، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986م

13- سلسلة من الحقائق التاريخية والوثائق السياسية يقدمها مكتب الاستعلامات للجنة التنفيذية للحزب الدستوري التونسي: مأساة عرش، د م ن.

14- الفاسي علال، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط 6، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2003م.

15- المدني أحمد توفيق، حياة كفاح، ج 1، د ط، عالم المعرفة، الجزائر، 2010م.

ثانيا: المراجع باللغة العربية

1- إبراهيم دوسقى ناهد، دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، د ط، دار المعرفة الجامعية، د ب، 2011م.

2- أبو زكرياء يحي، الحركة الإسلامية في تونس من الثعالبي إلى الغنوشي، د ط، حقوق النشر الالكتروني للناشري، د ب، 2003م.

3- أحمد إسماعيل راشد، تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا)، ط 1، دار النهضة العربية، بيروت، 2004م.

4- بن بلغيت الشيباني، الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي (1859-1882)، تق: التميمي عبد الجليل، د ط، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، صفاقس، 1995م.

5- بن جراد بلقاسم محمد، قابس عبر التاريخ، د ط، مطبعة الخدمات السريعة، تونس، د س.

6- بن موسى الشريف محمد، عظماء منسيون، ج 2، ط 1، دار الاندلس الخضراء، الرياض، 2010م.

7- التليلي العجيلي، الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية (1881-1939م)، المجلد 2، د ط، منشورات كلية الآداب، منوبة، 1992م.

8- جوهر محمد حسن، تونس، د ط، دار المعارف، مصر، 1961م.

9- الجوهري يسرى، شمال إفريقية، ط 6، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1980م.

10- حسن حسني عبد الوهاب، خلاصة تاريخ تونس، ط 3، دار الكتب العربية الشرقية، تونس، د س.

11- حسني إيناس، دول شمال إفريقيا: السودان-مصر-ليبيا-تونس، ط 1، دار الكتب المصرية، الإسكندرية، 2015م.

12- الخرفي صالح، عبد العزيز الثعالبي من أثاره وأخباره في المشرق والمغرب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1995م.

13- داهش محمد علي، المغرب العربي المعاصر (الاستمرارية والتغيير)، د ط، الدار العربية للمسموعات، لبنان، 2014م.

14- داهش محمد علي، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، د ط، منشورات اتحاد الكتاب العربي، دمشق، 2004م.

15- الزيدي المنجي، التجمع الدستوري الديمقراطي التحولات التاريخية ورهانات التغيير، ط1، جريدة الحرية، تونس، 2008م.

16- السرجاني راغب، قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011م، ط 1، دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 2011م.

17- السروجي محمد محمود، العلاقات التونسية الفرنسية من الحماية إلى الاستقلال، د ط، المكتبة الوطنية، بنغازي، د س.

18- الشاطر خليفة وآخرون، تونس عبر التاريخ: الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، ج3 ، د ط، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005م.

19- شاكر محمود، التاريخ الإسلامي: التاريخ المعاصر بلاد المغرب، ج 14، ط 2، المكتب الإسلامي، بيروت، 1996م.

20- شترة خير الدين، إسهامات النخبة الجزائرية في الحياة السياسية والفكرية التونسية 1900-1939م، ط 2، دار كردادة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.

21- الشيخ رأفت، تاريخ العرب المعاصر، د ط، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، د ب، د س.

22- الصافي سعيد، بورقيبة سيرة شبه محرمة، ط 1، رياض الريس للكتاب والنشر، بيروت، 2000م.

23- صلاح زكي أحمد، أعلام النهضة العربية الإسلامية في العصر الحديث، د ط، مركز الحضارة العربية، القاهرة، 2001م.

24- الطاهر عبد الله، الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة (1830-1956)، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس، د س.

25- طبابي حفيظ، الحزب الدستوري التونسي 1934-1938م، ط 1، الدار التونسية للكتاب، تونس، 2011م.

26- العقاد صلاح، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر: الجزائر تونس المغرب الأقصى، ط 6، مكتبة الانجلومصرية، د ب، 1993م.

27- علي إبراهيم الطائي حنان، فؤاد علي وهاب، قضايا ودراسات في الشأن السياسي لدول المغرب العربي (المغرب-الجزائر-تونس-ليبيا-موريتانيا)، ط 1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2015م.

28- فيصل محمد موسى، موجز تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، مر: ميلاد أ. المقرحي، د ط، منشورات الجامعة المفتوحة، د ب، 1997م.

29- القصاب أحمد، تاريخ تونس المعاصر (1881-1956)، تع: حمادي الساحلي، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986م.

30- مجموعة من الباحثين، المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي، تر: الهادي التيمومي، بيت الحكمة، تونس، 1999م.

31- مجموعة من الباحثين، موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية (مقاربة) 1881-1964، د ط، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 2008م.

32- المحجوبي علي، الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، المجلد 2، د ط، منشورات الجامعة التونسية، 1986م.

33- المحجوبي علي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، تع: عمر بن ضو وآخرون، د ط، دار ساراس للنشر، تونس، 1986م.

34- المحجوبي علي، جذور الحركة الوطنية التونسية (1904-1934)، تع: عبد الحميد الشابي، ط1، بيت الحكمة، تونس، 1999م.

35- محمود السيد، تاريخ دول المغرب العربي: ليبيا تونس الجزائر المغرب موريتانيا، د ط، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004م.

36- مناصرية يوسف، الصراع الأيديولوجي في الحركة الوطنية التونسية 1934-1937م، د ط، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس، 2002م.

37- مناصرية يوسف، دراسات وابحاث في المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954م، د ط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.

38- مناصرية يوسف، دور النخبة الجزائرية في الحركة الوطنية التونسية بين الحربين العالميتين، د ط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014م.

39- مومن أحمد نازلي، التعريب والقومية العربية في المغرب العربي، د ط، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، د س.

40- الهادي الشريف محمد، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، تع: محمد شاوش، محمد مجينة، ط 3، دار ساراس للنشر، تونس، 1993م

41- ياغي إسماعيل أحمد، شاكر محمود، العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، ج 2، دار المريخ للنشر، الرياض، 1993م.

42- يحي جلال، المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال، ج 2، د ط، الدار القومية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1966م.

ثالثا: المراجع باللغة الأجنبية

1- Boularès Habib, Histoire De La Tunisie, 2éd, Cérès éditions, Tunis, 2012.

2- Farhat Moncef, BiographieDe Salah Farhat (1874-1979), Faculté De Droit, tunis.

رابعا: الدوريات

1- بوجلال ليلى، ثنيو نور الدين، النضال النقابي في الحزب الدستوري التونسي الجديد "الوجه الآخر في الكفاح التحرري"، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع 20، قسم العلوم الاجتماعية، قسنطينة، 2018م.

2- البويكري عمر، ظهور فكرة الدستور وتطورها في تونس، مجلة تبيين، ع 3، 2013م.

3- التريكي غيلان سمير طه، الحركة الوطنية التونسية في سنوات ما بين الحربين 1918-1939م، مجلة آداب الفراهيدي، ع 13، د م، 2012م.
4- خضر العبيدي عود إبراهيم، خضر العبيدي حسين علي، الخلافات الأيديولوجية الفكرية في الحركة الوطنية التونسية 1933-1937م، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، ع 4، كلية العلوم الإنسانية، العراق، 2016م.
5- شاوش حباسي، محطة في مسار الحركة الوطنية التونسية(1914-1920)، مجلة الدراسات التاريخية، ع 7، جامعة الجزائر، 1993م.
6- عصفور سليمان محمد، الحماية الفرنسية على تونس عام 1881 والموقف العثماني والأوروبي منها، مجلة ديالة، ع 56، كلية التربية للعلوم الإنسانية، العراق، 2012م.
7- غلاب عبد الكريم، التعريب واقعه ومستقبله في المغرب العربي، مجلة الاصالة، ع36، منشورات وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، د س.
8- اليزيدي علي، الزيتونة: دورها في حركة التحرير الوطنية التونسية، مجلة الحوار المتوسطي، ع 16، جامعة صفاقس، تونس، 2017م.

خامسا: الرسائل الجامعية

1- بوطيبي محمد، دور المثقفين الجزائريين في الحركة الوطنية التونسية بين 1900-1930، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2007-2008م.
2- عقيب محمد السعيد، الحزب الدستوري التونسي القديم 1934-1956، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، 2009-2010م.

3- عياشي عبد الكريم، دور منطقة شمال إفريقيا في تغيير موازين القوى أثناء الحرب العالمية الثانية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الوادي، 2013-2014م.

4- فرحات الطاهر، العامل الديني ودوره في حركة التحرر المغاربية الجزائر-تونس-المغرب 1945-1962م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ حديث ومعاصر، جامعة الوادي، 2013-2014م.

5- قدادرة شايب، الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري 1934-1954 دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الاثار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، 2006-2007م.

6- قدور محمد، السياسة التعليمية الفرنسية في تونس(1883-1939)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم تاريخ حديث ومعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2003-2004م.

7- معزة عز الدين، فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرية مقارنة 1899-2000م، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، 2009-2010م.

8- مناصرية يوسف، الحزب الحر الدستوري التونسي(1919-1934)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1985 -1986م.

9- ميموني رضا، دور الوطنيين المغاربة في تحرير تونس والجزائر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية الاستقلال، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ

الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011-2012م.

10- يزير أمحمد، عبد العزيز الثعالبي وقضايا عصره 1876-1944م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2، 2010-2011م.

سادسا: الموسوعات

1- عبد العزيز راضي نوال، موسوعة الثقافة التاريخية والاثرية والحضارية التاريخ الحديث والمعاصر: ثورة يوليو وحركات التحرر في المغرب العربي وجنوب إفريقيا، المجلد 5، د ط، دار الفكر العربي، القاهرة، د س.

2- عيد عاطف، موسوعة قصة وتاريخ الحضارات العربية: تونس، الجزائر، د ط، د م، بيروت، 1999م.

قائمة الفهارس

الاعلام	الصفحة
-أ-	
إبراهيم بن الحاج عيسى	33
أحمد الحسيني	60
أحمد السقا	30،
أحمد الصافي	29، 40، 47، 49، 54، 55، 56، 59، 68، 76
أحمد توفيق المدني	31، 33، 40، 56، 57، 73
أحمد جعيط	40
أحمد عياد	71
إدوارد هيريو	54، 57
ألبير وزان	40
ألكسندر ميلران	48، 54، 60
إيلي زيرح	55
-ب-	
البحري قيقة	71، 72
بشير البكري	54
البشير صفر	11، 22، 25
بشير عكاشة	54
بومارشي	54، 55
بيروطون	77

-ج-	
جمال الدين الأفغاني	25
جول فيري	15، 23
-ح-	
الحبيب أبو قطفة	77
الحبيب بورقيبة	52، 67، 68، 70، 72، 73، 77
حسن قلاتي	29، 32، 49، 75
حسونة العياشي	56
حمودة المستيري	31، 40، 55
-س-	
سعد زغلول	14
سليمان الجادوي	40
-ش-	
الشاذلي خزندار	40
الشاذلي خير الله بن مصطفى	23، 28، 58
الشاذلي مورالي	40، 61
شبيلة الجيلالي	58
شكيب أرسلان	59
-ص-	
الصادق النيفر	40، 47
صالح بلعجوزة	54

صالح بن يحى	33، 40
صالح بن يوسف	77
صالح فرحات	40، 52، 56، 63
-ط-	
الطاهر بن عمار	55، 56
الطاهر حداد	48
الطاهر صفر	72
الطيب الجميل	40، 56
الطيب بن عيسى	33، 40، 49، 61
الطيب رضوان	73
-ع-	
عبد الرحمن الصنادلي	11
عبد الرحمن اليعلاوي	62
عبد العزيز الثعالبي	13، 28، 29، 30، 31، 32، 34، 40، 42، 43، 46، 49، 54، 55، 59، 60، 61، 62، 63، 70، 71، 76، 77
علي باش حامبة	11
علي بوشوشة	10
علي كاهية	32، 40
عمر قرفاش	41
العيد جباري	33

-ف-	
فرحات بن عياد	32، 55، 61
-ل-	
لافيجري	51، 53، 62
لوسيان سان	47، 56، 57، 61
-م-	
محمد أبو الشامي	62
محمد الحبيب	49
محمد الصادق	7
محمد الصالح ختاش	40
محمد العجائبي	40
محمد المنصف	47، 48، 49، 60
محمد الناصر	46، 47، 48، 49، 60، 61
محمد باش حامبة	32
محمد بن ميلاد	73
محمد بورقيبة	72
محمد بيرم الخامس	11
محمود الماطري	71، 72
محي الدين القليبي	40، 48، 49، 58
مصالي الحاج	58
مصطفى الباهي	54

مصطفى كمال	14
المكي أبو الشامي	62
المنصف المستيري	40، 76
المنوبي درغوث	40
المولى عبد العزيز	11
-هـ-	
الهادي بن زبيدي	73
الهادي بن فرج	73
الهادي شاكر	77
-و-	
ويلسون	14، 29

الأماكن	الصفحة
-أ-	
الاتحاد السوفياتي	14
الإسكندرية	59
أوروبا	14، 66
إيطاليا	14
-ب-	
باريس	30، 47، 54، 55، 56، 58، 61، 64
بغداد	59
-ت-	
تونس	7، 10، 12، 13، 14، 15، 18، 19، 21، 24، 25، 26، 29، 33، 34، 35، 38، 41، 42، 45، 47، 48، 49، 51، 52، 57، 58، 60، 61، 70، 72، 74، 75، 76، 77، 79
تونس العاصمة	39، 41، 67، 71
-ج-	
الجزائر	25، 52، 58، 58
-س-	
الساحل التونسي	71
سوريا	60
-ش-	

شمال إفريقيا	60
-ص-	
الصين	76
-ط-	
طرابلس	14
-ع-	
العراق	60
-غ-	
غرنوطة	73
-ف-	
فرنسا	15، 17، 18، 19، 20، 21، 22، 24، 25، 38، 48، 54، 56، 57، 75، 76، 77، 79
فلسطين	60
-ق-	
قابس	41
القاهرة	60، 76
القدس	60
قصر الهلال	71
-ك-	
الكويت	59

-ل-	
لندن	42
-م-	
المشرق العربي	49، 70
مصر	14
المغرب الأقصى	11
المغرب العربي	59، 70
المنستير	71
المهدية	71
-ن-	
نهج الجبل	67
نهج إنجلترا	41

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
الاهداء	
قائمة المختصرات	
مقدمة	أ
الفصل الأول: أوضاع تونس قبل نشأة الحزب الدستوري التونسي القديم	
الأوضاع السياسية	7
الأوضاع الاقتصادية	15
الأوضاع الاجتماعية والثقافية	20
خلاصة	25
الفصل الثاني: نشأة الحزب الدستوري التونسي القديم	
تأسيس الحزب الدستوري التونسي القديم	28
مطالب الحزب وبرنامجه	34
هيكل الحزب نظامه الإداري	38
خلاصة	42
الفصل الثالث: نشاط الحزب الدستوري (1920-1934م) وردود الفعل المختلفة منه	
نشاط الحزب داخليا	45
نشاط الحزب خارجيا	54
ردود الفعل المختلفة من الحزب الدستوري القديم	60
خلاصة	63
الفصل الرابع: أزمة الحزب الدستوري سنة 1934م وأثرها على الحركة الوطنية التونسية	
مؤتمر نهج الجبل 12، 13 ماي 1933م	66
مؤتمر قصر هلال وتأسيس الحزب الدستوري الجديد	71
أثر انقسام الحزب على الحركة الوطنية التونسية	76

خلاصة	80
خاتمة	83
قائمة الملاحق	88
قائمة المصادر والمراجع	97
قائمة الفهارس	107